

الفصل الرابع

المقاومة الفلسطينية.. من يقودها؟
.. وإلى أين؟

أحمد فهمي

سكرتير تحرير مجلة البيان

المقاومة الفلسطينية.. من يقودها؟.. وإلى أين؟

أحمد فهمي

مدخل:

عندما احتلت القوات «الإسرائيلية» الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧م لم يكن في حساب قادة الدولة العبرية - بينما تعترفهم نشوة النصر - أن التخليص من هاتين المنطقتين سوف يشكّل الهدف الرئيس لحكومات «إسرائيلية» متعاقبة بعد ذلك بعقود، وأن أشرس جنرالات اليهود الذي يقود الحكومة حالياً والذي شارك في تحقيق النصر في حرب الساعات الست؛ سوف يدمر نظرية الأمن القومي «الإسرائيلية» التي صاغها حكماء وجنرالات بني صهيون فقط للخلاص من كابوس اسمه الضفة وغزة، وذلك بتبنيه لـ (بناء الجدار العازل)، و (خطة الانسحاب أحادي الجانب)، وكلاهما يتعارض تماماً مع مبادئ نظرية الأمن القديمة، والتي تقوم على تقليل نسبة السكان العرب في الأرض المحتلة، وعلى التوسع الجغرافي؛ لتدعيم نظرية «دولة إسرائيل الكبرى» ولزيادة العمق الاستراتيجي لدولة «إسرائيل» الذي يعاني من انحصاره بين البحر والنهر.

وهذا التعديل في مفهوم الأمن القومي لو تحقق؛ فسيعني أن أي جيش عربي يريد تحرير فلسطين سوف يجد أمامه مساحة خالية من القوات العسكرية في سيناء وقوات محدودة في غزة والضفة الغربية، كما أنه سوف يستطيع اختراق العمق الإسرائيلي بوحدة برية في ساعات قليلة.

فما الذي دفع الحكومة الحالية إلى اتخاذ هذه القرارات التي تمثل تراجعاً دراماتيكياً حاداً في الحلم الإسرائيلي؟ إن الجواب يتلخص في كلمتين: المقاومة الفلسطينية.

وفي ظل التداخلات السياسية في الأرض المحتلة وتبني السياسة العربية لأسلوب تعدد الأوجه؛ فإن المقاومة أصبحت ورقة ضغط يدعيها من لا يمارسها، ويحارب من يتحمل أعباءها الحقيقية، وهذا يجعلنا في حاجة إلى إعادة فرز مفردات الواقع الفلسطيني لتحديد إجابات جوهرية عن تساؤلات جذرية: من الذي يقود الانتفاضة واقعياً؟ هل هي المقاومة الإسلامية حماس والجهاد، أو حركة «فتح» وجناحها العسكري؟ أو لجنة المتابعة الوطنية والإسلامية؟ وهل كل من يشارك في الانتفاضة يصبح قائداً لها؟ وما احتمالات التفكك في حركة «فتح» بعد غياب عرفات؟ وما مستقبل الانتفاضة؟ وهل تكون خطة فك الارتباط نهاية لها؟

إنها تساؤلات كثيرة مطروحة بقوة، وأياً كان جوابها فإن الفترة القادمة ستشهد تغيرات جذرية سيكون لها تأثيرات طويلة الأجل في القضية الفلسطينية، وسوف أحاول في هذه الدراسة استكشاف هذه التغيرات وإلقاء الضوء على أبعادها المستقبلية.



المقاومة الفلسطينية:

لقد تنامت ثقافة المقاومة الفلسطينية عبر سنوات القهر والحرمان والخذلان العربي والإسلامي؛ لكي تثمر في النهاية حالة فريدة من الحرب واللاحرب، اصطلاح على تسميتها بـ «الانتفاضة»، وهي في الحقيقة حالة مقاومة قائمة بذاتها من حيث آلياتها وجمالياتيتها ومساحتها الزمنية والجغرافية وتأثيراتها الميدانية والاستراتيجية، كما أنها حالة تعجيزية من حيث قابليتها للإلغاء أو الإنهاء أو الإفناء؛ لكونها تضع العدو «الإسرائيلي» بين قوسين؛ فهو عاجز من ناحية عن استعمال كامل قوته العسكرية - عنصر تفوقه الرئيس -، وعاجز أيضاً عن تجاوز حقيقة أن الدولة العبرية تعيش حالة حرب حقيقية.

وقد استخدم الفلسطينيون هذه الوسيلة الفعالة مرتين في مدى سبعة عشر عاماً، تجاوزت الفترة التي احتلتها الانتفاضتان فيه تسعة أعوام، وفي بداية السبعينيات قالت جولدا مائير: «ليس هناك شعب فلسطيني»، لكن الآن بعد أكثر من ثلاثين عاماً ليس من حقيقة في فلسطين أكثر وضوحاً من أنه: يوجد شعب فلسطيني مقاوم.

من الانتفاضة الشعبية إلى انتفاضة الفصائل:

الانتفاضة كمصطلح سياسي معاصر يمكن تعريفها بأنها: حالة من الحرب واللاحرب، تتشارك فيها فئات الشعب مع تنظيمات سياسية وعسكرية في رفض الوضع القائم؛ من خلال مظاهر احتجاجية وعقابية وانتقامية، يتم تنفيذها ضد العدو بمعدلات تتابع مرنة، وتستغرق فترة زمنية طويلة تصل لعدة سنوات، وربما يتخللها فترات من الهدوء لا تلغي أصل استمرارية المقاومة.

وهذا التعريف يظهر أنه لا بد من المشاركة بين الشعب والفصائل، وعند المقارنة بين الانتفاضتين يمكن ملاحظة تطور تكتيكي مهم في طبيعة المشاركة بين الطرفين، فقد كانت الأولى (١٩٨٧م) انتفاضة عملت فيها الفصائل من خلال الشعب الفلسطيني؛ بينما الثانية (٢٠٠٠م) كانت انتفاضة يعمل فيها الشعب من خلال الفصائل.

ولتوضيح الفرق بين الحالتين نقول إن الحالة الأولى تعني أن آليات الانتفاضة كانت آليات جماهيرية، شاركت الفصائل في تنظيمها وتوجيهها ودعمها، وتمثلت في التظاهرات والاحتكاكات مع قوات العدو، كان السلاح الرئيس فيها رمزياً له طابع يتناسب مع شعبيتها، وهو الحجارة، وكانت الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م هي الميدان الرئيس، وكانت فئات الشعب المشاركة في الانتفاضة تتحمل أعباء التنفيذ والتبعة معاً، ولذلك كانت أهم وسيلة واجه بها اليهود هذه الانتفاضة سياسة تكسير العظام.

أما في الانتفاضة الثانية فقد تغير الوضع كثيراً، أو تطور بمعنى أدق، فقد أصبحت آليات الانتفاضة فصائلية يغلب عليها الطابع العسكري، وتركزت مع مضي الأشهر الأولى على العمليات الاستشهادية كسلاح رئيس، وانخفضت وتيرة التظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي تنتهي باشتباكات مع العدو، ولم تعد الحجارة هي

السلاح الفعال وإن ظلت باقية، وأصبح الداخل «الإسرائيلي» ميداناً رئيساً لعمل المقاومة، وتحملت الفصائل العبء الأكبر في التنفيذ، وتشاركت مع الشعب في تحمل التبعة، وكانت أهم وسيلة لمواجهة الانتفاضة سياسة الاغتيالات لقادة المقاومة ورموزها.

هذا التطور الذي حدث في منظومة التعاون بين الشعب والفصائل له آثاره لا شك؛ بعضها سلبي، وأغلبها إيجابي، والذين يختزلون هذا التطور في مصطلح مغلوط هو «عسكرة الانتفاضة» يتجاهلون عن عمد أو جهل هذه النقطة النوعية بدعوى الحفاظ على الشعب الفلسطيني؛ بينما هذا التطور يحفظ سلامة الفلسطينيين بصورة أكبر من الانتفاضة الأولى فيما يتعلق بالاحتكاك المباشر مع قوات العدو، حيث كانوا يتلقون نيران أسلحته في صدورهم دون أي وسيلة أخرى للمقاومة.

انتفاضة الأقصى .. الدوافع والأهداف والنتائج:

هذه الفقرة تسعى إلى الإجابة عن ثلاثة أسئلة مهمة، وهي على الترتيب: لماذا اندلعت الانتفاضة؟ ما الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؟ ما محصلة أربعين شهراً من المقاومة؟

السؤال الأول: لماذا اندلعت الانتفاضة؟ - الدوافع :-

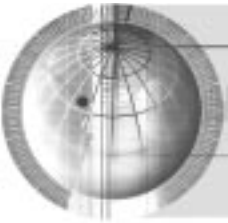
من المسلّمات أن الانتفاضة هي ردة فعل شعبية على تفاقم وضعية الاحتلال، وهي خيار تاريخي، فمقاومة المحتل عبر التاريخ هي رد الفعل الطبيعي، ولا تحتاج في انبعاثها إلى منظومة فكرية مركزة أو خلفيات تنظيمية معقدة، فقط هي انطلاقة شعبية فطرية تأخذ مسارها الذي يتوافق مع التراكم الثقافي لهذا الشعب عبر سنوات معاشته ومواجهته للمحتل، وهو ما أثمر «الانتفاضة» في الحالة الفلسطينية، حيث تراكمت مشاعر اليأس والإحباط من إخفاقات الحل السلمي المتتالية بعد سبع سنوات من «اتفاقية أوسلو» لم تتقدم فيها القضية الفلسطينية إلى الأمام خطوة واحدة فضلاً عن تراجعها، وقد وصل هذا التراكم إلى ما يمكن أن نسميه «الكتلة الحرجة» القابلة للانفجار في أي لحظة، وهو ما حدث عندما قرر أرئيل شارون وزير الخارجية اليهودي وقتها زيارة المسجد الأقصى، لتنفجر الانتفاضة في أرجاء الضفة وغزة.

هناك إذن شرطان: مناخ عام مثير للإحباط واليأس يصل بالناس إلى مستوى «الكتلة الحرجة»، ثم حادثة تفجر الأوضاع، وفي انتفاضة ١٩٨٧م اندلعت الشرارة الأولى عندما دهست شاحنة «إسرائيلية» في «جباليا» عن عمد عدداً من العمال الفلسطينيين فقتلت بعضهم وأصاب آخرين.

وهنا تثور علامات استفهام عدة عن دور ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية في إشعال الانتفاضة، وعن توفر نية أو تخطيط لدى شارون لدفع الفلسطينيين إلى الثورة، وهذا ينقلنا إلى الإجابة عن السؤال الثاني:

السؤال الثاني: ما أهداف الانتفاضة؟ - الأهداف :-

نبدأ بعرفات، فقد أوصلته مباحثات كامب ديفيد إلى نهاية طريق مسدود استغرق المسير فيه سبع سنوات كاملة، وكان يأس عرفات ناتجاً عن إهدار عدة فرص: كان إيهود باراك رئيس الحكومة «الإسرائيلية» وقتها أكثر



قادة الكيان رغبة في التوصل فعلياً لاتفاق سلام مع الفلسطينيين - حسب رؤيته -، وتوافق ذلك مع أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون كان يرغب في إنهاء حياته السياسية بإنجاز على مستوى الصراع العربي - الإسرائيلي، وقد لقي عرفات خلال تلك المباحثات ما لم يلقه من الترحيب والحفاوة من رئيس أمريكي قبل ولا بعد، كما أنها كانت المرة الأولى التي تصل فيها مناقشة القضية الفلسطينية بصورة مباشرة إلى هذا المستوى بين الرؤساء الثلاثة .

لكن أخفق ذلك كله في تحقيق أي نتيجة، فكان لا بد من «انتفاضة تحريك»؛ حسب المصطلح الذي استخدمه الرئيس المصري السابق أنور السادات لتوصيف الهدف من حرب أكتوبر؛ أنها «حرب تحريك» للقضية وللتفاوض مع «الإسرائيليين» من موقف قوة، إذن كان ذلك هدف عرفات الأول، وهدفه الثاني كان الالتقاء مع المشاعر الفلسطينية المكبوتة قبل لحظات من انفجارها، ثم تولي قيادتها وتوجيهها بطريقة تشعر أنه المحرك للشارع الفلسطيني والقائد الذي أشعل الانتفاضة، وهذه مهارة سياسية قديمة ومعترف بها لعرفات، وكان يدور في خلد أنه الانتفاضة الثانية ستكون الفصل التالي - بعد انقطاع - للانتفاضة الأولى وعلى تيرتها السابقة نفسها، ولكن خرجت الأمور عن السيطرة - كما سيأتي -، أيضاً كانت خطة عرفات - الذي يقتبس كثيراً من الأداء السياسي لبعض القادة العرب - تتمثل في تقديم لمحة سريعة للإسرائيليين عما يمكن أن يواجهوه من «الإرهاب» الإسلامي لو تخلى عن أداء دوره الأمني من خلال السلطة، وذلك كوسيلة تقليدية عربية قديمة لممارسة الضغط، وكان تخطيطه أن التراجع الإسرائيلي سيكون قريباً، وأن التدخلات الدولية ستحدث أثرها، لكن ابتلاه الله بأرئيل شارون .

أما أرئيل شارون؛ فقد تحدثت بعض التقارير عن تعمدته استشارة الفلسطينيين لدفعهم لممارسة ضغوط على السلطة من أجل التخلي عن المسيرة السلمية، وبفرض صحة ذلك؛ فلماذا حدث؟

يملك شارون رؤية استراتيجية خاصة به في معالجة الصراع العربي - الإسرائيلي، تقوم في مجملها على التحديث المستمر لموازين القوة في إدارة الصراع؛ بمعنى أنه يفضل دوماً وضع حدوده عند آخر ما يمكن أن تصل إليه قوته السياسية والعسكرية، ولذلك لم يكن مقتنعاً بأن التنازلات - حسب رؤيته - التي قدمت لعرفات في أوسلو ١٩٩٣م ينبغي استمرار تقديمها في عام ٢٠٠٠م، فقد حدثت في تلك المدة تطورات كثيرة في مصلحة اليهود، وفقد الفلسطينيون كثيراً من قوتهم التفاوضية، فكان لا بد أولاً من تفعيل موازين القوة في الميدان، ثم نقلها بعد ذلك إلى طاولة المفاوضات، والخطوة الأولى تمثلت في إسقاط الغلالة الباقية عن «اتفاقية أوسلو» عن طريق استشارة مشاعر الفلسطينيين ودفعهم إلى الثورة، ومع اشتعال الموقف تتحقق عدة أهداف لشارون:

أولها: بروزه أمام الناخب «الإسرائيلي» بصفته الرجل المناسب للطرف الموكب، وهو بذلك يكون قد شن حملة انتخابية استباقية بإيجاده الأجواء اللازمة لتدعيم انتخابه .

الثانية: تمكنه من تطبيق رؤيته الخاصة القائمة على تفعيل موازين القوة - كما سبق -؛ بإعادة انتشار قواته العسكرية في الأرض الفلسطينية، ومواصلة تحطيم أجهزة السلطة - أهم إنجازات أوسلو -، وشن حملة ضخمة



لتصفية القيادات الفلسطينية التي تحمل فكر المقاومة، وإتاحة الفرصة لبروز جيل عميل من القيادات البديلة في السلطة وحركة فتح .

الثالثة: تغيير الوقائع على الأرض، وهو مبدأ يلتزم به شارون، فقد تمكن من إنجاز المرحلة الأولى من الجدار العازل في وقت قياسي؛ موجداً وضعاً غير مسبوق على الأرض من الصعب تعديله، فقد صُودرت عشرات الآلاف من الدونمات، وحُوصرت عشرات آلاف أخرى بين الجدار والخط الأخضر؛ بوصفها مرحلة أولى نحو مصادرتها لاحقاً وضمها نهائياً بعد تفريغ أهلها منها كأحد أساليب «الترانسفير»، كما استؤنف بناء المستوطنات في الضفة، وقد أثمرت جهوده عندما طالب الرئيس الأمريكي جورج بوش الفلسطينيين بالتعامل مع الحقائق على الأرض وعدم تجاوزها، وفي مقدمة هذه الحقائق: الجدار، ومستوطنات الضفة. ولكن هنا أيضاً خرجت الأوضاع عن السيطرة؟

الطرف الثالث في الانتفاضة: فصائل المقاومة الفلسطينية، وهي ترى المقاومة خيارها الوحيد، والانتفاضة وسيلتها للقضاء على مشروعية «اتفاقية أوسلو» وهم الحل السلمي، وتحقيق الاستقلال الحقيقي.

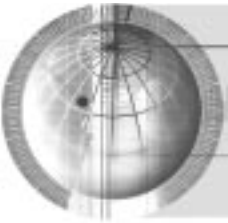
السؤال الثالث: ما محصلة أربعين شهراً من المقاومة؟ - النتائج:-

لم تنته الانتفاضة الفلسطينية بعد، ولذلك يصبح الحديث عن الإيجابيات حديثاً ذا مصداقية؛ بينما السلبات يتم تناولها بصورة مؤقتة دون الإقرار بها كوضع نهائي.

وبالنظر إلى الأهداف السابق ذكرها للأطراف الثلاثة الرئيسة في الانتفاضة؛ فإن عرفات أخفق جداً في تحقيق شيء من أهدافه، وخرجت الأمور عن سيطرته، حتى حركة «فتح» فقد قدرته على التحكم بكثير من تياراتها وعناصرها، وخرج عن طوعه كثير من تلامذته؛ أبرزهم «ربييه» محمد رشيد (خالد سلام) الذي يملك أسرارته المالية، وبرزت المقاومة الإسلامية بقوة لم يكن يتوقعها، وتمكنت زمام الأمور، وأظهرت عجزه القيادي، وتحول عرفات من رمز سياسي وزعيم سلطة إلى رمز للمذلة؛ بإفراد الصهاينة له بالحصار دون غيره من رموز السلطة، ودون أن يتلقى أي دعم من القادة العرب، وتبلغ النكاية ذروتها عندما يرى النقاشات العلنية المتزايدة محلياً وإقليمياً ودولياً حول تنظيم البيت الفلسطيني بعد موته.

أما رئيس الحكومة «الإسرائيلية» شارون فقد تحقق جزء من أهدافه بتهادي «اتفاق أوسلو»، ونجح في تغيير كثير من الحقائق على الأرض - كما عرضنا سابقاً -، وانهارت السلطة الفلسطينية، وسادت الفوضى أغلب مدن الضفة والقطاع، ودُمرت البنية التحتية في أغلب المناطق، وبلغت حصيلة القتلى والجرحى والبيوت المهتمة والأرضين التي جُرفت والأشجار المعمرة التي قُلعت أرقاماً مخيفة، وبرز جيل من القادة العملاء داخل السلطة وخارجها، واختفى جيل كامل من قادة المقاومة الإسلامية الشرفاء.

ولكن بقيت المقاومة كما هي، وتواصلت رغم عملية السور الواقية، وبناء الجدار العازل، ولم تفلح أطروحات «ميتشيل» و«تينت» و«أتونني زيني» واللجنة الرباعية وخريطة الطريق في وقف الانتفاضة



أو تقزيمها، بل عوضاً عن ذلك نجحت الانتفاضة في تجاوز ما تحقق من أهداف شارون وأفقدتها كثيراً من قيمتها، وراكت بدلاً منها خسائر متتالية في الداخل الصهيوني؛ دفعت زعيم الليكود في النهاية إلى طرح خطة فك الارتباط أحادي الجانب؛ في محاولة للحفاظ على بعض المكاسب التي تحققت له في الأعوام الثلاثة الماضية، وأيضاً دفعته مؤخراً إلى تبني سياسة «استبدال قادة المقاومة» وخلق البنية التنظيمية للفصائل، وخاصة «حركة حماس» عن طريق تكثيف عمليات الاغتيال للصف الأول من القادة الحاليين، وسوف أتحدث عن هذه السياسة لاحقاً بمشيئة الله.

أما فصائل المقاومة؛ فقد رسّخت الانتفاضة فاعلية المقاومة كخيار استراتيجي للشعب الفلسطيني؛ في مقابل تهوي الخيار السلمي، وهي الرؤية التي تتبناها الفصائل، والمقصود هنا بالمقاومة الإسلامية: (حماس والجهاد) اللتان تشكّلان معاً تقريباً نحو ٦٠٪ من القوة الضاربة للمقاومة؛ حسب الإحصاءات «الإسرائيلية» لقتلى الصهاينة في السنوات الثلاث الأولى للانتفاضة.

ويمكن أن نجمع أهم النتائج التي وفقت المقاومة الإسلامية في تحقيقها من خلال الانتفاضة فيما يلي:

أولاً: هدم نظرية الأمن القومي الإسرائيلي التقليدية - كما سبق -، واستبدال مضامينها بمفاهيم أخرى تركز على الردع الصاروخي والنووي القادر على تجاوز عقبة الامتداد الجغرافي، والتي أخفقت المشروع الصهيوني في تجاوزها حتى الآن عن طريق الاحتلال المباشر.

ثانياً: على الصعيد الداخلي حدث تطور سياسي لا يستهان به مقارنة بالانتفاضة الأولى، تمثل في سيطرة المقاومة الإسلامية على عملية اتخاذ القرار المتعلق بإدارة شؤون الانتفاضة؛ من خلال اعتماد العمل الاستشهادي سلاحاً رئيساً للمقاومة.

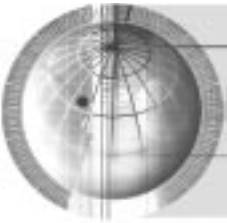
وكانت «حركة فتح» هي العنصر الأبرز في اتخاذ القرار في انتفاضة ١٩٨٧م رغم المشاركة الفعالة المؤثرة للفصائل الإسلامية، ولكن كانت هناك إمكانيات لوجيستية توفرت عليها «حركة فتح» دون بقية الفصائل، كما أن حماس كانت في بداية تأسيسها، لكن في (انتفاضة الأقصى) تغيرت الأوضاع، وأصبحت القرارات الأهم المتعلقة بشؤون الانتفاضة تُتخذ؛ إما بصورة جماعية من خلال لجان المتابعة التي تضم جميع الفصائل الإسلامية والوطنية، وإما من خلال القرار المستقل للأجنحة العسكرية، ولم يعد في إمكان عرفات أو أي قيادي آخر في السلطة أو «فتح» أن يُصدر منفرداً قراراً بوقف الانتفاضة أو تغيير مسارها أو التحكم في قوتها، ولعل اتفاق الهدنة الأخير الذي صاغته الفصائل خير مثال على ذلك، فهذا الاتفاق لم يكن له أي قيمة بدون موافقة «حركة حماس» عليه، وبذلك تكون «حركة حماس» قد سلبت السلطة الفلسطينية قوة سياسية تفاوضية هائلة في مواجهة الطرف «الإسرائيلي»، وكشفت عجزها عن التأثير في مجريات الأحداث في الضفة والقطاع، وشكل ذلك ضربة إضافية لخيار الحل السلمي؛ خاصة مع تبني شارون لمبدأ جولدا مائير السابق الإشارة إليه «لا يوجد شعب فلسطيني»، والذي عبّر عنه بقوله: «عندما اتضح أنه ليس لدينا شريك لإجراء حوار على الجانب الآخر؛ تتبعنا مخططاً مختلفاً تماماً».

ثالثاً: أحدثت المقاومة الإسلامية، بتبنيها أسلوب العمل الاستشهادي، وتملكها لנاصية القرار المتعلق بالانتفاضة، صدعاً كبيراً في بنية «فتح» الفكرية والتنظيمية، ويتضح ذلك من خلال تتبع لمحات من الأداء السياسي لـ «فتح» منذ تبني العمل الاستشهادي، فقد سارعت عناصر متنفذة في «فتح» بتبني مشروع إعادة تأسيس جناح عسكري حتى لا يُترك الميدان خالياً لأجنحة المقاومة الإسلامية لتحصد تأييد الشارع الفلسطيني، ورجالات «فتح» خير من يعرفون الارتباط الوثيق بين العمل العسكري والسياسي ذي الطابع الجماهيري، فكان أن تأسست «كتائب شهداء الأقصى»، وتردد أن مروان البرغوثي هو من ألح على عرفات في القبول بها وتمويلها، ولكن حتى مع هذه الخطة ظلت المقاومة الإسلامية مهيمنة، وباتت تحصد المكاسب على حساب «فتح»، بل إن نوعاً من التناغم والتوافق حدث بين الأجنحة العسكرية الثلاث: «القسام» و«الأقصى» و«سرايا القدس»، أحدث بدوره تباعداً بين «فتح» (التنظيم والسلطة) وبين جناحها العسكري؛ خاصة أن «الكتائب» اتسم تأسيسها بالارتجال والعجلة، فجاءت أشبه بمجموعات منفصلة ومتنافسة أحياناً، ويتفاوت مستوى ولائها للحركة الأم بقوة من مجموعة إلى أخرى.

وبدا ظاهراً للعيان أن «كتائب الأقصى» لم تحدث التأثير المطلوب؛ سواء من حيث قوتها الضاربة مقارنة بالإسلامية (١, ٢٠٪ مقارنة بـ ٦٠٪)، أو من حيث قدرة «فتح» على ترجمة نتائجها العسكرية إلى مكاسب سياسية ملموسة، فقد تسببت تلك العمليات في تركيز مزيد من الضغوط «الإسرائيلية» على السلطة؛ بحيث احتجز عرفات في مقره إلى الآن، وتآكل دوره السياسي إلى حد كبير، كما أن المقاومة الإسلامية كسبت بمشاركة «الكتائب» اعترافاً فتحاوياً بخيار المقاومة، أثبت للشعب الفلسطيني مصداقية رؤيتها في مقابل رؤية «فتح» السلمية. أضف إلى ذلك أن خلخلة هائلة حدثت في داخل «فتح» باعدت بين شقيها: الأول المتمثل في نخبة السلطة ومنظمة التحرير، وتضم عرفات والرجوب وأبو مازن وقرع ودحلان وغيرهم (وهم مختلفون أيضاً فيما بينهم). والثاني المتمثل في التيار الوطني الرافض لأداء السلطة داخلياً بسبب الفساد، وخارجياً في كيفية إدارتها لعملية التفاوض مع العدو الصهيوني، ويضم عناصر مثل: البرغوثي وحسام خضر وسمير مشعراوي. وأصبح وجود عرفات يمثل حاجزاً يمنع تداعي أركان الحركة، وتفتتها إلى العديد من مراكز القوى.

ومع تكشف أن طريق الانتفاضة تلوح في نهايته لافتة عريضة مكتوب عليها: «المقاومة الإسلامية»، ومع عجز «كتائب الأقصى» عن ملاحقة «القسام» و«سرايا القدس»؛ أثارت عناصر في «فتح» والسلطة دعاوى ترفض عسكرة الانتفاضة، وترى أن العمل الاستشهادي يوقع ضرراً كبيراً على الشعب الفلسطيني وقضيته، وانقسم هذا التيار إلى فريقين:

الفريق الأول: تمثل في نخبة السلطة برئاسة عرفات، والذين عبّروا عن رفضهم لعسكرة الانتفاضة بإدانة رسمية في أعقاب كل عملية استشهادية تُنفذ في داخل الخط الأخضر؛ رافعين شعار «لا للاعتداء على المدنيين»، وهو شعار مخترع لم يناد به من قبل عرفات نفسه في مرحلة ما قبل أوسلو، وقدم هذا الفريق عروضاً متعددة لإخضاع المجاهدين للملاحقة الأمنية لوقف العمليات، إلا أن حكومة شارون كانت قد سدت أذنيها وتبنت شعار: «لا يوجد شعب فلسطيني».



وأما الفريق الثاني: فتمثل في ثلثة من الأكاديميين الذين تساقطوا على جانبي الطريق بعد أوصلو، ولم يحالفهم الحظ في السلطة، وبعضهم من محترفي المبادرات في كوبنهاجن وجنيف، وهؤلاء يتجمعون في مناسبات متفرقة ليصدروا بيانات تدعو إلى عدم عسكرة الانتفاضة والعودة إلى العصر الحجري، ويدعون أن الانتفاضة انتهت بعد أسبوعين فقط من بدايتها، وأن المقاومة الإسلامية جرّت الفلسطينيين إلى مواجهة مع «إسرائيل» بما يكتّنها من استخدام الجيش مصدر قوتها الرئيس، وهذا الفريق يشكل «طابوراً خامساً» للصهاينة، ويتولّى إعداد مسودات لاتفاقات التنازل والاستسلام عند الحاجة، ومن بينهم حنان عشاوي، وياسر عبد ربه، وسري نسيبة.

رابعاً: كانت الأوراق في (الانتفاضة الأولى) مختلطة والرايات متداخلة، وكانت «فتح» تزعم لنفسها القدر الأعظم من الإنجاز، ولكن في (انتفاضة الأقصى) تحوّلت المقاومة إلى أرقام لا تكذب، فتمايزت الرايات، وجاءت المقاومة الإسلامية وحماس بالتحديد على رأس القائمة؛ سواء من حيث كونها القوة الضاربة الأولى للشعب الفلسطيني، والحركة التي أوقعت بـ «الإسرائيليين» أكبر قدر من الخسائر البشرية يتعرضون له منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣م، فقد بلغت نسبة «كتائب القسام» من إجمالي قتلى الصهاينة من عمليات المقاومة في السنوات الثلاث الأولى للانتفاضة ٤٧٪؛ بواقع ٤٠٧ قتلى من إجمالي ٨٦٦ قتيلاً، وبلغت نسبة «سرايا القدس» ١٠،٥٪؛ بواقع ٩١ قتيلاً، لتكون نسبة المقاومة الإسلامية مجتمعة ٥٧،٥٪؛ بواقع ٤٩٨ قتيلاً، بينما كانت حصيلة «كتائب الأقصى» في الفترة نفسها ١٧٤ قتيلاً بنسبة ٢٠،١٪ من إجمالي القتلى في السنوات الثلاث.

وأيضاً من حيث تقديمها لأكبر تضحية بشرية من عناصرها ورموزها مقارنة بالفصائل الفلسطينية الأخرى، ففي الفترة من ٢٨/٩/٢٠٠٠م وإلى ٣١/١٢/٢٠٠٣م قتل الصهاينة من عناصر حماس وقادتها ١٥٩ شخصاً؛ بنسبة بلغت ٣٦،٣٪ من إجمالي الذين تم اغتيالهم في الفترة نفسها، وبلغ عدد من اغتيلوا من حركة الجهاد الإسلامي ٤٢ شخصاً؛ بنسبة ٩،٦٪، فيكون من تم اغتيالهم في الفترة نفسها من الذين ينتمون إلى المقاومة الإسلامية ٢٠١ شخص؛ بنسبة ٤٥،٩٪ من إجمالي الذين تم اغتيالهم في الفترة السابقة، بينما بلغ عدد من اغتيلوا من «حركة فتح» في الفترة نفسها ٧٠ شخصاً؛ بنسبة ١٦٪ من إجمالي الذين تم اغتيالهم، وبلغ عدد من تم اغتيالهم من عامة المواطنين لظروف الرفقة أو القرب المكاني من المستهدفين ١٤٣ شخصاً؛ بنسبة ٣٢،٦٪، ولو استبعدنا هذا العدد واقتصرنّا فقط على العناصر الفعلية للمقاومة؛ فسوف تقفز نسبة من تم اغتيالهم من عناصر المقاومة الإسلامية إلى حوالي ٧٠٪ من إجمالي عناصر المقاومة الفلسطينية الذين تم اغتيالهم.

وأما باقي فصائل المقاومة؛ فكانت نسبهم كالتالي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ٨ أشخاص؛ بنسبة ١،٨٪، الجبهة الديمقراطية لشخصين؛ بنسبة ٠،٥٪، والجبهة الشعبية - القيادة العامة لها شخص واحد؛ بنسبة ٠،٢٪، ولجان المقاومة الشعبية ٩ أشخاص؛ بنسبة ٢،١٪، ولا شك أن المقارنة تُظهر الفارق الكبير الذي تدفعه المقاومة الإسلامية كتمن للانتفاضة في مقابل حركة «فتح» وباقي الفصائل الوطنية.



وهناك طريقة أخرى للمقارنة تُظهر الفارق بوضوح أكثر، وهو اعتبار عوامل مثل توفر الإمكانيات والانتشار العددي والجغرافي، فلو قارنا مثلاً بين «حركة الجهاد الإسلامي» و«حركة فتح» من حيث العوامل السابقة؛ فسنجد أن «فتح» تتفوق بأضعاف مضاعفة، ولكن في الميدان قدمت «حركة الجهاد» أكثر من نصف التضحيات التي قدمتها «حركة فتح»، وهذا يكشف أن «حركة فتح» تربي عناصرها ليحكموا وربما ليتسلطوا، ولهذا تكثر بينهم الخلافات والنزاعات وتنكمش التضحيات، بينما المقاومة الإسلامية تربي عناصرها على التضحية والشهادة، وقد عبر الدكتور عبد العزيز الرنتيسي - رحمه الله - عن ذلك بقوله: «حماس لن تشهد دوائرها الداخلية أي خلاف حول أزمة القيادة؛ لأن التسابق في صفوف حماس نحو الشهادة وليس نحو القيادة».

خامساً: على صعيد القضية الفلسطينية؛ قدمت الانتفاضة عدداً من الإنجازات الاستراتيجية، فقد قطعت منحني التنازلات التي قدمتها حركة «فتح» ومنظمة التحرير طيلة عقد كامل بقيادة ياسر عرفات تحت مسميات وهمية؛ مثل (سلام الشجعان) و (الحل النهائي) و (الدولة الفلسطينية)، وقد نتج عن ذلك أن رئيس السلطة فقد قوة الدفع التراكمية لهذه التنازلات، ثم أصبح من العسير عليه - لاعتبارات المجد الشخصي - بعد بدء الانتفاضة أن يواصل اتخاذ قرارات مبنية كلية عن واقع الدم الفلسطيني يرضي بها الطرف «الإسرائيلي»، وقد أدى ذلك إلى فقدانه لقدراته التفاوضية في مواجهة الأمريكيين و«الإسرائيليين»؛ فتم تهميشه تماماً، ولخص بنيامين بن أليعازر وزير الدفاع الإسرائيلي السابق حالة عرفات بدقة عندما قال: «إن عرفات أنهى دوره التاريخي المطلوب منه».

وبعد الإخفاق الذي منيت به مرحلة أبي مازن القصيرة؛ ترسخت لدى متخذ القرار «الإسرائيلي» معطيات ثابتة في الميدان:

- السلطة الفلسطينية فقدت قوة الدفع وإرادة التغيير رغم محاولات الاستقطاب والاختراق.
- أخفقت كل الأطراف المعنية عسكرياً وسياسياً، إقليمياً ودولياً، في وقف الانتفاضة.
- استمرار الانتفاضة يحقق خسائر متزايدة على الجانب «الإسرائيلي».

فكان لجوء شارون لطرح خطة (الانسحاب أحادي الجانب) من قطاع غزة يبدو ثمرة للانتفاضة، ولكيلا يبدو ذلك أراد شارون أن يكسبها بعض الماراة فلسطينياً، وبعض القبول «إسرائيلياً»؛ عن طريق تنفيذ سياسة اغتيالات موسعة ضد قادة حماس في غزة.

سادساً: إقليمياً، يعتبر من أهم إنجازات المقاومة الفلسطينية؛ أنها حجزت المنطقة بأسرها خلف القضية الفلسطينية، وأوقفت التسابق العربي لتطبيع العلاقات مع «إسرائيل»، بل جمّدت كثيراً من مظاهر التطبيع القائمة، وأجلّت مشاريع التغيير الأمريكية الجاهزة للمنطقة العربية، وقد أدى ذلك بإدارة جورج بوش إلى محاولة القفز على القضية الفلسطينية، فطرح ضمن (مبادرة الشرق الأوسط الكبير) نصاً يدعو العرب إلى



التوقف عن اعتبار القضية سبباً للأزمات ، وحلها شرطاً للإصلاحات .

سابعاً: داخل الخط الأخضر أوقفت الانتفاضة التطور الديمجرافي والاجتماعي للدولة «الإسرائيلية» ، فقد تراجعت معدلات الهجرة ، وتأثرت جهود الحكومة لاستيعاب المهاجرين الجدد ؛ مع انشغالها بالمواجهة مع الفلسطينيين ، وتحول السكن في المستوطنات إلى مغامرة غير محسوبة ؛ مع تفاوت نسبة الخطر حسب موقع المستوطنة ، وتفككت المشاعر الوطنية إلى حد كبير ، وارتفعت معدلات الفقر والانحراف والفساد والهجرة العكسية ، وتراجعت الحالة الاقتصادية - حسب تقدير الخبراء - إلى أربعة وخمسين عاماً إلى الوراء ، وانتشرت أعراض «الرهاب الاستشهادي» بتأثير الخوف من عمليات المقاومة ، وتداعى مئات الألوف من الصهاينة للحصول على جنسيات أوروبية تحسباً للمستقبل ، وتلاشى حلم دولة (إسرائيل الكبرى) «من النيل إلى الفرات» ، وأصبح الشعار الواقعي «من الجدار إلى الجدار» ، وكان شعار إيهود باراك في حملته الانتخابية في العام الأول للانتفاضة «نحن هنا وهم هناك» ، وهو ما يمثل ارتداداً يهودياً تجاه مرحلة الاستيطان الأولى في فلسطين قبل عقود ، حيث كانوا يرفعون شعار : «سور وبرج» .

وبعد خمسة وخمسين عاماً من إقامة الدولة ، وأربع حروب إقليمية ، واحتلال مناطق في خمس دول عربية ، ومعاهدتي سلام ، وامتلاك السلاح النووي وصواريخ يصل مداها إلى باكستان والمغرب ؛ أصبح قتل رجل قعيد على كرسيه في طريق قصير يرتاده علانية كل يوم منذ سنوات طويلة ؛ مصدر بهجة وفخر لأريئيل شارون وإنجازاً كبيراً في سجله الانتخابي ؛ فقط لأن هذا الرجل يشغل منصب زعيم حركة حماس الإسلامية ، أفهنا إنجاز لشارون .. أم لحماس ؟!

المقاومة الفلسطينية.. من يقودها؟

عند البحث في منظومة القوى التي تمارس أعمال المقاومة في الأرض المحتلة لا بد من التفريق بين مصطلحي «المشاركة» و «القيادة» ، هناك فصائل تقود الانتفاضة وترسم لها أهدافها ، وهناك فصائل أخرى تشارك في الانتفاضة وتنافس على القيادة ولو بإعاقه الأداء القيادي لفصائل أخرى ، والحديث هنا ينحصر بين ثلاثة فصائل تحديداً ، هي : فتح ، وحماس ، والجهاد . وهذه الفصائل أحدثت بمجموعها حوالي ٨٠ ٪ من حصيلة القتلى الصهاينة جراء عمليات المقاومة في ثلاثة أعوام .

وقد أشرنا في فقرات سابقة إلى أن المقاومة الإسلامية هي التي تضطلع - واقعياً - بقيادة الانتفاضة لاعتبارات ؛ أبرزها : أنها القوة الضاربة التي قدمت القدر الأكبر من التضحيات البشرية ، كما أنها تمارس المقاومة باعتبارها خياراً استراتيجياً وليس خياراً تكتيكياً كما هو حال «حركة فتح» ، وهناك فارق آخر بالغ الأهمية ، وهو أن «حماس» و «الجهاد» قيادتهما الميدانية وعناصرهما وأجنحتهما العسكرية من فلسطيني الداخل ؛ لم يعترفا باتفاقية أو سلو فبقيت القيادة السياسية للحركتين تمارس عملها من الخارج ، أما أغلب الفصائل ، وفي مقدمتها «فتح» ، فجزء كبير من قياداتها هم من ناشطي الخارج الذين عادوا مع (اتفاق أو سلو) ، وهذا يعني أن عنصر المصداقية يعمل لمصلحة المقاومة الإسلامية أكثر من غيرهم .



ولحيثيات كثيرة ومعقدة، سأحاول إلقاء الضوء على بعضها لاحقاً، فإن حركة «فتح» بعد أربعين شهراً على بدء انتفاضة الأقصى أصبحت: مشاركة في المقاومة ومعوّقة لها، تؤيد الانتفاضة وتسعى إلى إنهاؤها، تنفذ عمليات استشهادية وتدينها، تتعاون ميدانياً مع المقاومة الإسلامية وتخطط لإزاحتها، هذا هو التوصيف الدقيق لحركة كانت يوماً: فتحاً، فأصبحت في مجموعها مأزقاً كبيراً للقضية الفلسطينية.

إن دراسة منهجية لفصائل المقاومة تحتاج إلى بنية تحليلية قادرة على استيعاب المتغيرات والمفردات الكثيرة التي يتضمنها تاريخ وأداء هذه الفصائل، وسأستخدم في هذا السياق منظومة تحليلية من أربعة مستويات:

أولها: العقيدة أو الأيديولوجيا.

وثانيها: الاستراتيجية.

وثالثها: التخطيط (التكتيك).

ورابعها: الفعاليات والأنشطة.

وسيتّم توزيع المضمون التحليلي وفق هذه المنظومة تحت عناوين أخرى أكثر ملائمة موضوعية، مع التركيز على حركة «فتح» بصفة خاصة لكونها أصبحت مثل «كتلة حرجة» في الفترة الأخيرة، وهذا يستدعي إضافة البعد التاريخي عند دراستها.

حركة فتح:

أولاً: إشكاليات النشأة:

نشأت «حركة فتح» في رحم القومية العربية عام ١٩٦٥م، وتأسست منظمة التحرير الفلسطينية بقرار عربي لتضم شتات الفصائل، وبعد «معركة الكرامة» عام ١٩٦٨م ارتفعت أسهم «فتح» والمنظمة، وُرفِع شعار الكفاح المسلح، وأصبحت «فتح» الحركة المهيمنة على المنظمة والقرار الفلسطيني لسنوات طويلة وبتأييد عربي شامل.

وقد أحدثت «معركة الكرامة» تحولاً جوهرياً في مسار الحركة، فقد فتحت أبوابها على مصاريحها لضم أكبر عدد ممكن من ألوان الطيف الفلسطينية، فاجتمع داخل الحركة الشيوعي مع اليساري مع القومي مع ذوي التوجهات الدينية والمخلصين والمتفيعين، كل ذلك في إطار علماني فضفاض، وحدثت عملية اختراق كبيرة للحركة من قِبَل القوى المتنفذة في المنطقة.. وفي بدايات التأسيس، فكانت تعكس بحالها تلك الواقع العربي بكل تفاصيله وأعراضه وأمراضه، مع فارق مهم، وهو أن قدرة الدولة على استيعاب المتناقضات تفوق قدرة حركة مقاومة شعبية بمراحل هائلة، فجاءت مسيرة «فتح» ترجمة دقيقة لكلمة «المتناقضات»، فهي نشأت في الأساس بهدف تحرير الأرض المحتلة من البحر إلى النهر، ولكن في عام ١٩٧٤م طرحت الجبهة الديمقراطية بتحريض من «فتح» برنامج النقاط العشر الذي أطلق عليه «برنامج المحلية»، وذلك في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير، وتم اعتماد البرنامج رسمياً كبرنامج للمنظمة، ومن هنا بدأت مسيرة التسوية، وبعد



مأساة أيلول في الأردن انتقلت المنظمة بعناصرها وجنودها إلى لبنان لتكرر الأزمة نفسها، ولتكرر الرحيل المخزي إلى اليمن وتونس، ولتبدأ مشكلة إيواء الوحدات المسلحة، والتي عظمّت من اللجوء إلى الحل السلمي كخيار رئيس.

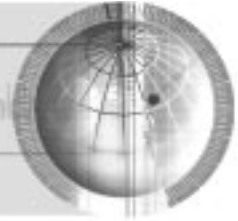
وبدأ عرفات يسير على خطى السادات حذو القذة بالقذة، حتى انتهى به الحال في جحر الضب المسمّى «كامب ديفيد»، وقبل ذلك ألقى زعيم «فتح» والمنظمة بأوراق التفاوض الفلسطينية في الطريق دون مقابل، فاعترف بحق «إسرائيل» في الوجود، وطالب بدولة فلسطينية فقط على الضفة والقطاع، ولم يتحمل الشعب الفلسطيني أكثر من ذلك فثارت الانتفاضة الأولى.

وهناك عدة نقاط مهمة ينبغي الإشارة إليها في هذه المرحلة من تاريخ «فتح»:

١ - أكثرية الأعضاء المؤسسين نشؤوا في أحضان حركة الإخوان المسلمين في فلسطين، والتي كانت ترفض مرحلياً العمل العسكري في ذلك الوقت، ومن ثمّ بحث هؤلاء عن رافد آخر يستوعب جهدهم في هذا المجال، فتأسست «حركة فتح».

٢ - انطلقت الحركة من أساس علماني، فلم يكن لها بعد عقدي إسلامي، وجاء انفتاحها الشديد على كل التوجهات لاستيعابها على حساب الجانب الأيديولوجي الذي تميع إلى حد كبير، وهذا التنوع الداخلي والتميع الأيديولوجي أنتجا تعدداً في الرؤى الاستراتيجية التي يفترض في الأساس أنها المظلة التطبيقية للأيديولوجيا، ولذلك ترسخت صفتا التقلب والتناقض كوصف دقيق للأداء السياسي لفتح، والمحطات البارزة في مسيرة الحركة في هذه الفترة تظهر ذلك: في الأردن، ثم في لبنان، ثم في تونس، ليس هناك رؤية واضحة أو هدف يمكن تقويم الأداء من خلاله، والتحليل العلمي يفيدنا أن الأيديولوجية الواضحة والاستراتيجية القوية يتطلبان توحيد الحركة من الداخل، ولما كان ذلك بالنسبة لفتح مستحيلًا؛ فقد تمت التضحية بهما للحفاظ على الإطار العام الشامل المستوعب لتيارات متناقضة، ومع الوقت استعاضت الحركة عن تأثير هذين البعدين بتاريخها النضالي أولاً، وقوتها المالية المركزة في يد زعيمها ياسر عرفات ثانياً، وثالثاً برغبتها المحمومة في تدعيم علاقتها مع الولايات المتحدة التي ترى في «فتح» نموذجاً مثالياً للتطويع والتشكيل لضعف رؤيتها الأيديولوجية، ورابعاً بسعيها لاستلام أي مستوى من الحكم داخل فلسطين وفق أي مواصفات يتم تحديدها، فكان السعي إلى السلطة حادياً لأداء عرفات السياسي، ونذكر مثالين على ذلك:

المثال الأول: أثناء مفاوضات ما قبل مدريد وأوسلو وبينما كانت الانتفاضة لا تزال سارية؛ كان عرفات يتخوف من إخفاق المباحثات بين الوفد الفلسطيني الذي شارك فيه: فيصل الحسيني وحنان عشراوي وسري نسيبة، وبين الوفدين الأمريكي والإسرائيلي، وذلك لطرحه احتمال تسليم مسؤولية التفاوض إلى قيادات من الداخل بعيداً عن سيطرة المنظمة في حال إخفاقها، وكان يعتقد أن الأعضاء السابق ذكرهم يخفون عنه كثيراً من المعلومات وهو ما جعله يحتجزهم لفترة في مقر المنظمة بتونس قبل إحدى جولات التفاوض.



المثال الثاني: كانت الإدارة الأمريكية قد قرأت هذه الإشكالية النفسية عند عرفات، وبدأت تتصرف معه وفقها، وعلى سبيل الضغط عليه زار وزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر بيت الشرق الفلسطيني في القدس، والتقى وفداً فلسطينياً كان يتقدمهم فيصل الحسيني، والذي خاطبه «كريستوفر» بقوله: «سيدي الرئيس»، وهي عبارة كان عرفات على استعداد للقتال من أجل ألا يحرم منها.

٣- ساهمت أجهزة المخابرات «الإسرائيلية» بصورة غير مباشرة في تدعيم مكانة عرفات في المنظمة وفتح، وذلك بإخفاق محاولات اغتياله، ونجاح محاولات اغتيال أغلب مؤسسي وقادة «فتح» التاريخيين منذ عام ١٩٧٠م وحتى ما قبل أوصلو، وكان من بينهم من يعتبره عرفات معارضاً ومنافساً له في قيادة المنظمة، ومن هؤلاء: كمال ناصر، كمال عدوان، محمد يوسف النجار، خليل الوزير «أبو جهاد»، صلاح خلف «أبو إياد» وغيرهم.

٤- رغم كل ما سبق؛ فقد كانت «فتح» تضم بين جنباتها نماذج إيجابية مخصصة للقضية الفلسطينية، وكانت هذه النماذج تمثل مصدر إزعاج كبير للكيان الصهيوني، وكانت جريمة «فتح» الكبرى سماحها لأعضاء مثل هؤلاء أن يشكلوا خطراً على الكيان، فكانت المواجهة عن طريق الاغتيالات التي شملت عدداً كبيراً من هؤلاء، لكن بقيت عناصر أخرى مؤثرة، بالإضافة إلى كيان الحركة في الداخل، فكانت الخطة الأكبر المتمثلة في سحب المنظمة بأسرها مع «حركة فتح» إلى الداخل لكي يتم استيعابهم سياسياً وإعادة برمجة رؤيتهم الاستراتيجية لتختزل في الحفاظ على مكسب «سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني».

ثانياً: أوصلو.. قبل وبعد:

أثرت الحرب (العراقية - الإيرانية) والحرب (الأفغانية - الروسية) في التفاعل الدولي مع القضية الفلسطينية، وزاد الأمر سوءاً أن المنظمة تخلت عن خيار المقاومة المسلحة في الخارج، فأصبحت القضية والمنظمة مرتهنتين لحل سلمي غير موجود أصلاً، وقد أدى لك إلى تزايد حالة الغليان في الداخل الفلسطيني، وخشيت قيادة «فتح» من تذبذب ولاءات عناصرها في الضفة وغزة؛ ففسحت المجال لهم للمشاركة في إشعال غضبة شعبية عارمة تحولت - كما ذكر سابقاً - إلى نخط جديد من أنماط المقاومة أطلق عليه: «الانتفاضة».

وفي خلال السنوات الأربع الأولى للانتفاضة برزت على الساحتين الإقليمية والدولية أحداث ذات تأثيرات مهمة في القضية الفلسطينية، فقد تأسست «حركة حماس» وتحولت فور تأسيسها إلى المنافس الأكبر لـ «حركة فتح»، ورفضت الانضمام لمنظمة التحرير، كما قام صدام حسين بغزو الكويت وتورط ياسر عرفات وزج الشعب الفلسطيني معه في تحمل مسؤولية تأييده الغزو، والذي انتهى بطرد صدام وبدء الوجود العسكري المكثف للقوات الأمريكية في دول الخليج العربي.

وهنا تولدت لدى عرفات دوافع خمسة - لم يكن من بينها أبداً المصلحة العليا للفلسطينيين -؛ جعلته يسعى بصورة محمومة إلى تليفيق تسوية سلمية مع الدولة العبرية، وإبداء الاستعداد لتقديم التنازلات المطلوبة في سبيل



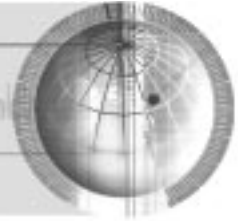


ذلك ، وهذه الدوافع هي :

- ١ - خشيته من تنامي غضبة عارمة عربية ودولية ضده بسبب موقفه من غزو الكويت .
- ٢ - تخوفه من تزايد نفوذ وتأثير حركة حماس في فلسطين .
- ٣ - تحسبه لظهور منافسة قوية بين «فتح» الخارج وقيادات فلسطينية داخلية ؛ على حصد مكاسب الانتفاضة والجلوس مع «الإسرائيليين» على مائدة التفاوض بعيداً عن سيطرته .
- ٤ - كان عرفات يراقب انخفاض وتيرة الانتفاضة بقلق ؛ خوفاً من تأثير ذلك في تضائل الفرص السياسية المتاحة والمرتبطة بقوة تأثير الانتفاضة .
- ٥ - نشرت في ذلك الوقت تقارير تتحدث عن احتمالات قائمة لتسوية سياسية بين الأردن والكيان الصهيوني يدخل في نطاقها الضفة الغربية .

وبعد تنفيذ بنود «أوسلو» وتنازل عرفات عن نحو ٧٨٪ من كامل التراب الفلسطيني ، وتمتعه بمشهد حملة على الأكتاف ولقب «السيد الرئيس» ؛ بدأ منحني السقوط لفتح والمنظمة على يديه ، فقد تحولت السلطة إلى أداة هدفها الرئيس قمع الحركات الإسلامية : (حماس والجهاد) ، ولكن حدث هنا أيضاً ما لم يكن في الحسبان ، فقد كان الرهان «الإسرائيلي» على نشوب حرب أهلية فلسطينية ، لكن بلغت حركتا المقاومة الإسلامية حداً بالغاً من النضج فاق المتوقع وقررتا عدم الانزلاق إلى حرب كهذه ، وتحملتا في سبيل ذلك صنوفاً من التضييق والحصار والاعتقال والتعذيب لعناصر وقيادات تاريخية ، ومن ذلك تعرض الدكتور محمود الزهار للاعتقال مرات كثيرة ، تعرض في إحداها لتعذيب مهين ، ونُفِثت لحيته نكاية في الحركة ، واعتُقل إبراهيم المقادمة - رحمه الله - لسنوات وعذب بشدة ، حتى إنه فقد نصف وزنه في سجون «فتح» ، ولم يسلم قيادي إسلامي في الضفة وغزة من الاعتقال لعدة مرات في سجون السلطة ، وبرز في ذلك المجال رجلا عرفات وعضوا فتح : جبريل الرجوب رئيس جهاز الأمن الوقائي في الضفة ، ومحمد دحلان رئيس جهاز الأمن الوقائي في غزة وقتها ، وكانت روافد هؤلاء مع الأطراف «الإسرائيلية» تتجاوز في أحيان كثيرة روافدهم مع الحركة الأم : فتح ؛ علماً بأن اختيارهم لهذه المنصبين تم باختيار وموافقة «إسرائيلية» أثناء الإعداد لترتيبات نقل السلطة .

وبدلاً من أن تشب الحرب الأهلية بين الفصائل ؛ بدأت تلوح بوادرها داخل فتح ، فقد أخفقت أجهزة السلطة في وقف عمليات المقاومة الفلسطينية إلا لفترات محدودة ، كان أبرزها الفترة التي سبقت انتفاضة الأقصى ، وانتشر الفساد في أروقة السلطة ، وانتفخت جيوب الوافدين من الخارج مع مواكب «فتح» ، وامتألت أرصدة البنوك «الإسرائيلية» بحسابات المسؤولين الفلسطينيين ، وحولت المساعدات المالية المتدفقة من الخارج إلى مسارات متعرجة تنتهي غالباً في جيوب أركان السلطة وغالبيتهم من فتح ، وبدأ أن قيادات الجيل الأول «التاريخيين» يعيشون في رفاهية لا ينالها الجيل الثاني الذي كان أبناؤه يراوون بين التطلع لقدواتهم والإخلاص لقضيتهم .



ولكي نفهم الفسيفساء الفتحاوية في هذه الحقبة المهمة والتي أعقبها اشتعال الانتفاضة الثانية؛ نذكر ما يلي:

١ - تداخلت في هذه الحقبة دوائر ثلاث، تقاطعت من خلالها حركة فتح، وبتأسيسها جميعاً ياسر عرفات:

الأولى: «منظمة التحرير»، وتسيطر «فتح» على لجناتها المركزية التي تعد المستوى القيادي الأعلى، و«منظمة التحرير» نخبة سياسية تشرف على عدد من الأنشطة؛ أبرزها مكاتبها في الخارج.

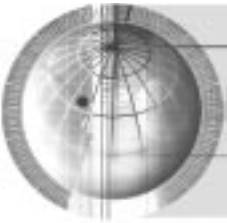
والثانية: «فتح التنظيم»، وهي تضم قاعدة الحركة الشعبية وعناصرها التنظيمية، وهي مثل حزب تعتمد عليه السلطة الفلسطينية في تقديم الدعم في الانتخابات، وتتكون - بخلاف القاعدة - من هيئات ومؤسسات عديدة، في مقدمتها اللجنة المركزية والمجلس الثوري، ويشرف عرفات على التنظيم بصورة كاملة أو من خلال هاني الحسن المفوض العام للتنظيم، ويشغل حسين الشيخ منصب أمين سر اللجنة في الضفة، وأحمد حلس أمين سر غزة، وقد سعى عرفات في خلال فترة ما بعد «أوسلو» إلى توزيع المواليين له في اللجنة المركزية والمجلس الثوري؛ دون أن يكون لهم أي خلفية نضالية أو تاريخية، وقد أدى ذلك إلى تبلور تدريجي لجبهة معارضة لسياسة عرفات، تتهمة بالجمود والفساد والانغلاق داخل مجده الشخصي.

الثالثة: السلطة، وهي جهاز حكومي كبير يشمل رئاسة عرفات، وعدد كبير من الوزارات التي تخضع لها جميع المؤسسات والهيئات التي تقدم خدماتها للفلسطينيين، وأيضاً الأجهزة الأمنية التي أسرف عرفات في إنشائها حتى بلغت في وقت أكثر من خمسة عشر جهازاً أمنياً، وأصبحت فئة رجال الأمن تضم عشرات الآلاف من الذين ارتبطت مصالحهم ومصادر أموالهم بالمصلحة الأمنية للسلطة؛ أي: مصلحة الكيان الصهيوني.

٢ - ضمن بنود «اتفاق أوسلو» كان للعملاء بند خاص ينص على عدم قيام أجهزة السلطة الأمنية بشن حملات مكثفة لاعتقالهم أو الحد من تأثيرهم، كما قامت السلطة بتسليم بعض العملاء الذين يحملون هوية مزدوجة للجانب «الإسرائيلي»، وقد أدى ذلك إلى تعرض المزيد من عناصر المقاومة الإسلامية إلى عمليات اغتيال مكثفة. ومع مرور الوقت تزايدت أعداد العملاء، حتى إن بعض المختصين يقدرهم بالآلاف الذين تصيدهم أجهزة المخابرات اليهودية أثناء عملهم في المستوطنات أو على المعابر أو داخل الخط الأخضر.

٣ - التشكيل العام للسلطة أدى إلى تدشين عملية فرز للقاعدة والنخبة الفتحاوية؛ حسب درجة الاستعداد للتوافق مع الكيان الصهيوني والعمل في خدمته وتحقيق مصالحه الأمنية، ومن الطبيعي جداً أن يحتفظ أغلب مسؤولي السلطة وكثير من قيادات «فتح» بعلاقات قوية مع مسؤولين ومثقفين «إسرائيليين»، ومن بينهم محمد دحلان والرجوب وأحمد قريع الذي يتولى مسؤولية كبيرة فيما يتعلق باستثمارات فتح، ويتشارك مع رجال أعمال «إسرائيليين» في بعض المشروعات التي يدعم بعضها بناء المستوطنات، ولمروان البرغوثي أيضاً علاقات وثيقة مع بعض المثقفين والمسؤولين «الإسرائيليين» رغم شعاراته الوطنية واعتقاله من قبل الكيان، إلا أن هذه العلاقات يتم تدشينها على خلفية «أوسلو» التي أسقطت رهبة القبول بعلاقات مع اليهود، وقد أدى التدافع بين هذا التيار وآخر يحمل شعارات وطنية داخل «فتح»؛ إلى إفراز مزيد من التناقضات داخل الحركة؛ سواء في





الولاءات أو المواقف .

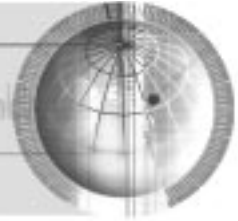
٤ - لم تسلم السلطة الفلسطينية من الانقسام وتعدد التيارات داخلها ، فهناك الآن ثلاثة اتجاهات متعارضة تكنّ العداء لبعضها بصورة قد تصل كثيراً إلى حد التصفية الجسدية ، كما حدث مع الصحفي «خليل الزين» الموالي لعرفات في غزة .

وهذه التيارات هي :

أولاً : تيار الرئيس عرفات ، وهو يضم مجموعة ؛ من بينهم : ياسر عبد ربه ، وأحمد عبد الرحمن ، وصائب عريقات ، ونبيل شعث ، وجبريل الرجوب . . وغيرهم ، ورغم تعرض الرجوب للهجوم بسبب علاقاته المشبوهة وتعاونيه مع الاحتلال أثناء انتفاضة الأقصى في تسليم مطلوبين من حماس ؛ فإن عرفات عينه مستشاراً لشؤون الأمن القومي ورقاه إلى رتبة عميد ، ويحظى الرجوب بعلاقات قوية مع رجال تنظيم «فتح» في نابلس ورام الله وطولكرم والخليل وبيت لحم ، وكذلك مع مروان البرغوثي . ويتبنى هذا التيار خيار ضبط إيقاع الانتفاضة مع جهود التسوية السلمية في ظل ثوابت ؛ مثل رفض الاعتداء على المدنيين الإسرائيليين ، وتقليص المشاركة الإسلامية في المقاومة .

ثانياً : تيار (دحلان - أبو مازن) ، وقد بلغ أوجَه إبان تولي الأخير منصب رئيس الوزراء وفق خريطة الطريق ، حيث شغل دحلان منصب وزير شؤون الأمن ، ولكن مع استقالة أبي مازن فَقَدَ دحلان بعض قوته ، وركز جهوده مرة أخرى في غزة سعياً إلى تبوؤ منصب مهم في حال نَفَذَ شارون خطة (فك الارتباط أحادي الجانب) ، كما أنه يقضي بعض وقته في أحد فنادق لندن يتلقى دروساً خاصة في اللغة الإنجليزية على يد خبراء من كامبردج ؛ تحضيراً لمرحلة قادمة من العلاقات الثرية مع الأمريكيين على ما يبدو ، وقد بدأ دحلان في عقد لقاءات وحورات مع الفصائل في غزة - وخاصة حماس - باعتباره ممثلاً للسلطة وفتح . ويضم معسكر دحلان : نبيل عمرو ، وحسن عصفور الذي كان قد تعرض قبل سنتين لاعتداء بعصي من حديد من قِبَل أنصار للرجوب في الضفة ؛ بسبب تأييده لدحلان ، ولدعوته عناصر «فتح» وكتائب الأقصى إلى التوقف عن «الطخطة» التي تفرغ الانتفاضة من مضمونها . وأبرز الأعضاء الجدد في معسكر دحلان هو : محمد رشيد - ربيب عرفات وأمين سره المالي الذي خانته وانقلب عليه - ، وانضمامه لدحلان مكسب كبير ؛ خاصة أن رشيد له علاقات قوية مع عمري بن أرئيل شارون ، وهذا الانقلاب نقطة ضعف خطيرة لعرفات في معركته مع دحلان الذي دعاه مؤخراً إلى ترك الحلبة . ومعسكر دحلان يعتبر الانتفاضة وبالأعلى على مستقبلهم السياسي ويسعون جاهدين لإنهائها .

ثالثاً : تيار الأعضاء التاريخيين ، وهؤلاء تأثيرهم ضعيف ، وتجمعهم العضوية في المجلس التشريعي أو المجلس الثوري لفتح ، وأبرزهم أحمد قريع رئيس الوزراء الحالي ، ومنهم صخر حبش ، وعباس زكي ، ومحمد الحوراني . وقد وصل الصراع بين التيارين الأولين (عرفات ، دحلان) إلى حد الاعتداءات الجسدية ، فوقعت حوادث إطلاق نار متعددة على منازل الوزراء ، وتعرض محافظ جنين للاختطاف ، وأطلقت قذيفة صاروخية على مكتب اللواء موسى عرفات رئيس جهاز الاستخبارات الفلسطينية .



٥ - وصلت قمة الصراع بين تيار «فتح» السلطوي والوطني إبان فترة أبي مازن، والذي سعى بقوة إلى إنهاء دور «فتح» في المقاومة ودمجها بصورة نهائية في السلطة بأدواتها السلمية والتفاوضية، وذلك في مواجهة من يرى أهمية الإبقاء على الدور المزدوج لفتح حتى لا تخسر جماهيرياً في مقابل المقاومة الإسلامية، ولاحتياج كل من التنظيم والسلطة إلى الآخر لتبادل الدعم.

ثالثاً: «فتح» والمقاومة الإسلامية:

سبق أن ذكرنا أن أحد دوافع تعجيل عرفات بالتسوية السياسية مع «الإسرائيليين» خشيته من تنامي قوة حماس في الداخل، وخاصة أن أحد مراكز الأبحاث الأمريكية المتخصصة أجرى بحثاً ميدانياً داخل الأرض المحتلة - قبل الانتفاضة الأخيرة -، وانتهى بتوصية للإدارة الأمريكية أن تفتح مجالاً للحوار مع حماس باعتبارها الأكثر انتشاراً وشعبية بين الفلسطينيين، وتتناسب حدة العلاقة بين المقاومة الإسلامية وفتح والسلطة مع انتعاش التسوية السلمية وعودة التفاوض بين السلطة و«الإسرائيليين»، ففي عام ١٩٩٣ م بعد تنفيذ بنود «اتفاق أوسلو» بدأت العلاقة تأخذ منحى حاداً، ثم لما بدأت ملامح الانهيار لهذه الاتفاقية تراجعت حدة المواجهة، وكلما انتعشت الحلول السلمية تبدأ معالم مواجهة جديدة في الظهور. ويمكن تقسيم العلاقة بين الجانبين من الناحية الزمنية إلى فترتين: الأولى تبدأ من عام ١٩٩٣ م وتنتهي في نوفمبر ٢٠٠٠ م، والثانية تبدأ من نوفمبر ٢٠٠٠ م وتستمر حتى الآن.

ونبدأ بالفترة الأولى ١٩٩٣ م - نوفمبر ٢٠٠٠ م:

نتيجة تمحور دور السلطة في هدف رئيس هو القضاء على المقاومة الإسلامية؛ فقد كان ذلك يعني أن تنشط أجهزة السلطة الأمنية على الفور في عملها، وشملت سياسة المواجهة هذه بداية العمل على وقف العمليات التي تنطلق من الضفة وغزة بصورة تامة، ومنذ نزلت الأفواج الأولى من الشرطة الفلسطينية إلى شوارع غزة عام ١٩٩٤ م والسلطة تقوم بهذا الدور، وتمكنت من إجهاض كثير من العمليات، واعتقلت أعداداً كبيرة من عناصر وقادة المقاومة الإسلامية في حماس والجهد بتهمة تعكير صفو الأمن، وإلحاق الضرر بارتباطات ومعاهدات دولية، ومكث كثير منهم سنوات في السجون، وقد تباينت حدة المواجهة الأمنية خلال تلك الفترة، وبلغت ذروتها في عام ١٩٩٦ م حيث قامت أجهزة السلطة باعتقال ١٥٠٠ من قيادات حماس وعناصرها، ومعظم قيادات وعناصر الجهاد، وقد أعلن يومها أحد المسؤولين في السلطة افتخاره بذلك قائلاً: «أين حماس والجهاد؟»، وحقيقة الأمر أن الحركتين كانتا ملتزمتين إلى حد كبير بالوحدة الوطنية، ولم يبدر من أتباعهما ما يعكر ذلك، بل تحملوا صابرين أذى السلطة، وقد أحدث ذلك شرخاً في داخل «حركة فتح» نتيجة تباين وجهات النظر حول هذه المواجهات وخاصة مع التزام الحركات الإسلامية بالوحدة، وقد ترتب على هذا الالتزام تنامي شعبية الحركتين بصورة ملفتة؛ مع تبين المصادقية في الأداء في مقابل تدهور شعبية «فتح».



الفترة الثانية من نوفمبر ٢٠٠٠م حتى الآن:

بدأت (انتفاضة الأقصى) أول نوفمبر عام ٢٠٠٠م، وبرزت المقاومة الإسلامية في قمة الأحداث، وتشكّلت لجنة المتابعة التي تضم فصائل المقاومة الإسلامية والوطنية، وفي مقدمتها «فتح» التي تكون تيار قوي داخلها يسعى إلى تأكيد مشروعية الانتفاضة وأهمية تجاوز أجهزة السلطة عنها، وقد حاولت الأجهزة الأمنية عرقلة العمليات وشن حملات اعتقال؛ لكنها جوبهت برفض جماهيري فتراجعت حدة المواجهة قليلاً، حتى قامت القوات الإسرائيلية بتدمير تام لمقرات الأجهزة الأمنية في الضفة أثناء تنفيذ حملة الجدار الواقعي العسكرية لوقف العمليات المنطلقة من مدن الضفة وقراها، لكن لم تتوقف حملات الاعتقال والاحتكاكات بين الأمن وعناصر الفصائل الإسلامية؛ خاصة مع تزايد العمليات الاستشهادية.

وعلى المستوى السياسي؛ لم يتوقف عرفات عن إدانة العمليات الاستشهادية ضد المدنيين «الإسرائيليين»، لكنه انشغل بإدارة شؤون الصراع داخل «فتح»، وعندما طرحت خريطة الطريق التي أثمرت تعيين أبي مازن رئيساً للوزراء؛ كان أول ما أعلن أبو مازن الالتزام به في خطابه الذي ألقاه بحضرة جورج بوش في قمة العقبة: «نكرر إدانتنا ورفضنا للعنف ضد الإسرائيليين أينما كانوا، وهدفنا واضح وسنطبقه بحزم وبلا هوادة: نهاية كاملة للعنف والإرهاب، وسنكون شركاء كامليين في الحرب الدولية ضد الإرهاب، وندعو شركاءنا في هذه الحرب إلى منع المساعدات المالية والعسكرية عمن يعارضون هذا الموقف»، وفي مجال تخفيف المنابع، قال أبو مازن: «كما سنعمل ضد التحريض على العنف والكرهية مهما كان شكله وأياً كانت وسائله، وسنقوم بإجراءات من جانبنا لضمان ألا يصدر أي تحريض». ومقتضى ذلك منع تناول الثوابت الفلسطينية الدينية والسياسية تجاه اليهود على منابر المساجد وفي صفحات الجرائد والكتب وغيرها.

ومن أبرز ملامح العلاقة في هذه الفترة: حوارات القاهرة بين «حماس» و«فتح»، والعلاقة المتنامية بين «القسام» و«كتائب الأقصى»:

أولاً: الحوارات:

بدأت الجولة الأولى من الحوار في نهاية عام ٢٠٠٢م، وبدأت الثانية في أول عام ٢٠٠٣م، والحوار الأخير تم في نهاية عام ٢٠٠٣م، وقد تفاوت المشاركون في هذه الحوارات ما بين اقتصرها على «فتح» و«حماس» فقط، أو مشاركة بقية الفصائل، وكان واضحاً من خلال هذه الحوارات أن «فتح» تتصرف بالوكالة عن الشعب الفلسطيني، وتريد فرض الوصاية على الفصائل دونما وجه حق سياسي أو حتى عسكري في ميدان المقاومة. وتركز جدول الأعمال حول: الرؤية السياسية، وإدارة الصراع وآلياته، والوحدة الوطنية، والمرجعية السياسية. تبنت «حماس» موقفاً مؤيداً لمطلق الحق الفلسطيني في المقاومة، ورفض التسويات السلمية التي لا تؤدي إلى أي نتيجة. وشارك «حماس» في موقفها: الجهاد والجبهة الشعبية والقيادة العامة والصاعقة، وشارك «فتح» في موقفها الداعي إلى وقف العمل الاستشهادي، واقترح هدنة لمدة عام: الجبهة الديمقراطية



وحزب الشعب وفدا وجبهة التحرير الفلسطينية . وأبدت «حماس» وشركاؤها مرونة فيما يتعلق بوقف العمليات ضد المدنيين ؛ بشرط أن تنسحب قوات الكيان الصهيوني من الأرض الفلسطينية ، وإطلاق سراح المعتقلين ، ووقف سياسة الاغتيالات ، وعدم التعرض للمدنيين ، ووقف عمليات الهدم والتدمير للمنازل والأرضين ، وهي أمور لا يمكن أن يتراجع عنها الجانب «الإسرائيلي» .

وفي أثناء الحوار بين «حماس» و «فتح» في غزة للتباحث حول صيغة وطنية لإدارة شؤون القطاع بعد الانسحاب «الإسرائيلي» ؛ طرحت قضية انضمام «حماس» إلى السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وأبدت الحركة موافقة مبدئية لكنها مشروطة بإعادة توزيع التمثيل داخل المنظمة حسب واقع الفصائل وليس حسب الحصص ، وبأن تجري المنظمة تعديلات في ميثاقها الذي تغير بعد «أوسلو» ومع زيارة بيل كلينتون الرئيس الأمريكي السابق وإلقائه كلمة أمام المجلس الوطني الفلسطيني . أما «السلطة» فحماس لا تعترف بها أصلاً ؛ لكونها أسست وفق «اتفاق أوسلو» .

وترد «حركة حماس» على اتهامات «فتح» لها بالخروج على المرجعية السياسية الشرعية بعدة نقاط :

١ - في مرحلة الاحتلال تصبح المشروعية للمقاومة ، ومنها تستمد الحركات مرجعيتها ، ولسنا في دولة كاملة السيادة حتى نقول إن هناك حكومة منتخبة .

٢ - مدة ولاية الرئيس عرفات انتهت ، وأيضاً مدة ولاية المجلس التشريعي انتهت ، ومن ثمّ - حسب القوانين - ليس لهم ولاية على الشعب الفلسطيني .

٣ - هذه الشرعية لمؤسسة الرئاسة أو الحكومة أو المجلس التشريعي غير شرعية ؛ إذ لم يشارك فلسطينيو الشتات في الانتخابات التي جاءت بهذه المؤسسات .

وكان ياسر عرفات قد طرح المشاركة في المنظمة على «حماس» قبل ذلك في المفاوضات التي عقدت بين الطرفين في الخرطوم أوائل عام ١٩٩٣ م ، وعرض عليها حصّة تتراوح بين حصّة «فتح» وحصّة «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» ، وذلك في محاولة منه لتجميع موافقات شاملة على «اتفاقية أوسلو» قبل التوقيع عليها ، ولكن عندما رفضت «حماس» انقلب عرفات فاتهمها بأنها ليست سوى «قردين وحارس» ، وكان قد وصفها من قبل بأنها «قبائل الزولو» ، وبدأ في إطلاق شائعاته المفتراة بأن «حركة حماس» أسسها الكيان الصهيوني كي يضرب بها «حركة فتح» ، ووصف عرفات التنظيمات العشرة المعارضة للاتفاقية وقتها بأنها «كسور عشيرة» ، ووصف فتحي الشقاقي رئيس حركة الجهاد الإسلامي - اغتيل عام ١٩٩٥ م - بأنه عميل إيراني .

ثانياً : العلاقة بين «القسام» و «كتائب شهداء الأقصى» :

تأسست «الكتائب» في العام الأول لـ (انتفاضة الأقصى) كجناح عسكري لحركة «فتح» ؛ بعد أن توقفت عن العمل العسكري رسمياً منذ «أوسلو» ، وقد مرّ بنا أن هدف تأسيسها كان خشية من ترك المجال فارغاً أمام «القسام» فتستحوذ على التأييد الجماهيري ، كما توفرت رغبات صادقة لعناصر في «فتح» في مقاومة الاحتلال .

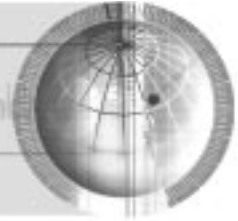


وتقول «الكثائب» من حركة «فتح» بصورة غير معلنة، ويشارك في عضويتها عناصر من أجهزة الأمن، إلا أنها تفتقر إلى النظام القوي كالذي لدى «القسام»، فهي مجموعات متفرقة لا يجمعها قيادة واحدة، بل تختلف ولائاتها من مجموعة إلى أخرى، وتشهد أحياناً حالات من التنافس الداخلي، وقد أدّى ضعف الرؤية الاستراتيجية لـ «كثائب الأقصى» إلى نشوء علاقة قوية بينها وبين «كثائب القسام» نتيجة ضعف النوازح الحزبية، وتم تبادل جانب كبير من الخبرات، وساهمت «القسام» في نقل جزء من خبرتها لـ «الأقصى»، ونفذت عمليات مشتركة بين الجانبين أثارت قلق أجهزة العدو، ونقلت صحيفة معاريف عن أحد المسؤولين الأمنيين رفيعي المستوى في الكيان الصهيوني أن «أنماط السلوك التي تميزت بها حركتا حماس والجihad الإسلامي تُنفذ حالياً من قبل نشطاء فتح». نعرف عدة عمليات خططت لها «فتح» بمساعدة خبراء من حماس، ويشمل التعاون ونقل الخبرات: كيفية التخطيط للعمليات الاستشهادية، وإعداد المتفجرات والأحزمة الناسفة، وتركيب قنابل على الجسم.

حركة المقاومة الإسلامية حماس:

تأسست حماس في ديسمبر عام ١٩٨٧م مع بداية (الانتفاضة الأولى)، فشاركت في جميع فعالياتهما، ولم تكن الانتفاضة توشك على التوقف حتى كانت «حماس» -على الأقل- تضاهي قوة «فتح» في الانتفاضة؛ إن لم تكن تتفوق عليها بجناحها العسكري «كثائب القسام» الذي تأسس في نهاية ١٩٨٩م، ويتشكل الهيكل التنظيمي للحركة من مجلس شورى؛ أعضاؤه غير معلنين حصراً، ويتولى المجلس وضع السياسة العامة للحركة، ويُنتخب من بين أعضائه المكتب السياسي، والذي مهمته إدارة شؤون الحركة وفق البرنامج الذي يحدده مجلس الشورى، وهناك مجالس شورى مصغرة في الضفة وغزة بسبب صعوبة الاتصالات لظروف الاحتلال، وتختار الحركة قائداً لها في الضفة وآخر في غزة، ومنذ (حملة الجدار الواقعي) التي راح ضحيتها أغلب قيادات حماس السياسيين بين الاغتيال والاعتقال؛ فإن اسم القائد غير معلن، وتكرر الأمر نفسه في غزة بعد اغتيال الدكتور عبد العزيز الرنتيسي -رحمه الله-.

أما المكتب السياسي؛ فيضم عدداً غير معلن من الأعضاء؛ بعضهم معروف وبعضهم غير معروف، ويتم انتخاب رئيس المكتب لمدة أربع سنوات يتم تجديدها مرة واحدة فقط، والرئيس الحالي هو خالد مشعل، وقد انتخب عام ١٩٩٦م بعد أن اعتقل الرئيس السابق الدكتور موسى أبو مرزوق في الولايات المتحدة، وتنتهي ولاية مشعل في العام الحالي، إلا أنه تم تجديد ولايته استثنائياً بسبب الظروف الاستثنائية أيضاً. والأسماء المعلنة من أعضاء المكتب هي: إبراهيم غوشة -وهو موجود حالياً في الأردن-؛ شريطة عدم ممارسة نشاط سياسي، محمد نزال كان يشغل ممثل حماس في الأردن حتى الرحيل، عماد العلمي ممثل حماس السابق في دمشق، سامي خاطر، وباقي الأعضاء غير معروفين، ولكن قائدا الحركة في الضفة وغزة يفترض أن يكونا عضوين في المكتب السياسي. وكان من الأعضاء في المكتب لكن تم اغتيالهم: جمال منصور من الضفة ٢٠٠١م، صلاح شحادة من غزة ٢٠٠٢م، ويعتقد أن يحيى عياش وعماد عقل كانا أيضاً عضوين في المكتب قبل أن تغتالهما



«إسرائيل»، ولا أحد يعرف على وجه الدقة العدد الحقيقي لأعضاء «حماس» أو «القسّام»، لكن يقدر بعض المراقبين أعضاء «القسّام» بالآلاف، في حين أعضاء «حماس» يقدرّون بعشرات الآلاف لكونها حركة سياسية دعوية اجتماعية؛ لها عديد من المؤسسات التي تدعمها وتشرف عليها؛ في مجال التعليم والصحة والدعوة والعمل الخيري وغيرها.

مصادر تمويل حماس:

وتحصل الحركة على دعم مالي من خلال تبرعات أعضائها، ومن خلال حملات التبرع التي تدعو لها بين الفلسطينيين كل فترة، كما تحصل الحركة على تبرعات غير محصورة من الخارج عن طريق مؤيديها من الفلسطينيين المنتشرين في مختلف أنحاء العالم، أو من مؤيديها المسلمين المتعاطفين مع القضية الفلسطينية، وقد صرح أكثر من مسؤول فلسطيني أن الحصار المالي الذي تفرضه عليها أجهزة السلطة بتجميد أرصدة الجمعيات الخيرية؛ ليس له تأثير في الحركة لكن على المنتفعين من فقراء الشعب، وأكد موسى أبو مرزوق أن الأموال تصل للحركة بغير طريق، وأن الأزمات تزيد من حصيلة التبرعات.

وقد ترددت في الآونة الأخيرة تقارير عن استثمارات متعددة لحماس في غير دولة غربية من بينها أمريكا، لكن تظل هذه المعلومات قيد الشك دونما دليل، ونقلت مجلة «فوكس» الألمانية أن هناك نشاطاً كبيراً لحماس على الأرض الألمانية، ونقلت عن مصادر مخبرية أن عدد أعضاء «حماس» في ألمانيا ربما يتجاوز ٣٠٠ عضو، وفي السياق نفسه نقلت «واشنطن تايمز» تقارير عن امتلاك «حماس» لاستثمارات تقدر بملايين الدولارات بعضها في واشنطن، وذكرت أن شركة تسمى «بي إم آي» تتولى إدارة هذه الأموال خاصة في مجال بناء المساكن، ومن بين المستثمرين الرئيسيين في الشركة - حسب ادعاءات الصحيفة - الدكتور موسى أبو مرزوق، وهناك تقرير آخر أصدره باحث أكاديمي معروف يعمل في معهد الشرق الأدنى في الولايات المتحدة واسمه «ماتيف»، اتهم فيه أعضاء المكتب السياسي لحماس بإدارة أموال سرية وتهريبها إلى الداخل، ونقل التقرير عن وزارة المالية الأمريكية أن مكتب «حماس» السياسي هو: «الجناح الأكثر فعالية وقوة في المنظمة؛ بسبب أنه يسيطر على الضفة الغربية، ولأنه يحوز السيطرة المالية كلياً»، ونقل التقرير بعض الادعاءات حول دور بعض أعضاء المكتب، فقال: «عماد العلمي: عضو في قيادة حماس الخارجية في دمشق، كانت لديه مسؤولية الإشراف على الجناح العسكري لحماس في الأراضي الفلسطينية، وكقائد عسكري لحماس؛ يوجه العلمي إرسال موظفين وتمويلات إلى الضفة الغربية وغزة. أسامة حمدان: مسؤول كبير لحماس في لبنان، وهو مسؤول عن البقاء على اتصال مع الجماعات الأخرى؛ بهدف تقوية الروابط بين هذه المنظمات لتعزيز الجهاد الإسلامي الدولي. إضافة إلى ذلك؛ فقد عمل حمدان مع قادة آخرين من «حماس» و «حزب الله» على مبادرات لتطوير وتفعيل الشبكة العسكرية داخل الأراضي الفلسطينية دعماً للانتفاضة الحالية؛ بما في ذلك حركة الأسلحة والمتفجرات والأشخاص إلى الضفة الغربية وغزة لمقاتلي حماس. خالد مشعل: رئيس لجنة حماس



السياسية في دمشق، وهو يشرف بشكل شخصي على الخلايا (الإرهابية) ويراقب عملياتها. في الحقيقة؛ فإن مشعل كان مسؤولاً عن الإشراف على عمليات الاغتيال، والتفجيرات، وقتل مستوطنين إسرائيليين. لتنفيذ نشاطات حماس العسكرية؛ أبقى مشعل على خط مباشر مع قيادي حماس في غزة عبد العزيز الرنتيسي. وقد أصدر كذلك تعليمات للأقسام الأخرى في جناح حماس العسكري.

ويحاول الباحث اليهودي «ماتير ليفي» أن يؤكد على أن الأجنحة المختلفة في «حماس» مرتبطة بقوة، وأن الجناح السياسي هو الذي يدير الجناح العسكري مباشرة، وذلك في محاولة لتسوية سياسة الاغتيالات المنفذة حالياً ضد القادة السياسيين، وينقل عن أحد ضباط الأمن الفلسطينيين، واسمه العقيد نزار عمار في السلطة الفلسطينية، والذي كان حسب زعمه يلقي الضوء منذ فترة طويلة على النطاق المشترك بين أجنحة «حماس» السياسية والاجتماعية والعسكرية، ينقل عنه القول: «علمنا من الاستجابات أن بعض الناس المتورطين في العمليات داخل إسرائيل كانوا في الجناح السياسي قبل ثمانية وأربعين ساعة فقط من العملية، وهذه مشكلة كبيرة أمام محققي السلطة الفلسطينية؛ لأن الناس يقفزون بين الأجنحة السياسية والعسكرية في لحظة ملاحظتهم»، وأضاف: «الفرق بين أجنحة حماس غالباً ما يكون وهمًا».

أثر البعد العقدي في منهج الحركة:

المقاومة الإسلامية عموماً و«حماس» خاصة لها تصور عقدي واضح، فهي تعتبر المقاومة جهاداً في سبيل الله، تسعى إلى تحرير الأقصى، وتعدّ اليهود أعداء لله، وفلسطين أرض وقف إسلامي، وتسعى إلى إقامة دولة فلسطينية يحكمها الإسلام، ولها أيضاً رؤية استراتيجية واحدة داخل الحركة، تركز على معالم؛ أبرزها: خيار المقاومة لا بديل عنه، الحلول السلمية عديمة القيمة مع اليهود، لا مجال لصراع داخلي فلسطيني، فلسطين هي ميدان المعركة من الناحية العسكرية، لا تنازل عن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، لا اعتراف بسلطة يحركها الاحتلال.

والملاحظ هنا مقارنة بالحال في «حركة فتح»؛ أن الثبات العقدي والاستراتيجي يجعل «حماس» غير قابلة لتقديم التنازلات أو التأثير بموازين القوة والضعف، فهي تنطلق من أسس ثابتة لا تراجع عنها، وتحاول أن تتعامل مع موازين القوة المختلة لمصلحة العدو؛ بمحاولة استيعاب الفروق عن طريق منهج تكتيكي لا يمس الثوابت، ولذلك على النقيض مما ذكرنا في «فتح»، لا يمكن لحركة مثل حماس أن تكون هدفاً أو طمعاً للتفاوض معها أو الركون إليها للوصول إلى تسوية سلمية، ولذلك قد تتمر العمليات العسكرية بنوع من التهدة في بعض الأحيان، وقد تنشط في أحيان أخرى، وقد تضطر الحركة للتجاوب مع هدنة مؤقتة لإثبات الخداع اليهودي، وفي ذلك يقول الدكتور الرنتيسي - رحمه الله - تعقياً على تساؤلات حول توقف العمليات الاستشهادية: «العمليات الاستشهادية تأتي كالموج، ولذلك فإن هناك فترات بين الأمواج، ونحن الآن في فترة بين الأمواج فقط».

المقاومة الفلسطينية.. إلى أين؟

تواجه المقاومة الفلسطينية منذ منتصف العام الماضي ٢٠٠٣ م حصاراً بالغ الشدة في الداخل والخارج، ومع تنفيذ حكومة شارون لسياسة اغتيالات شاملة لجميع قادة المقاومة السياسيين قبل العسكريين؛ فإن أزمة قيادة بدأت تلوح بوادرها، وفي ظل تقاعس عربي إسلامي عن تقديم النصرة لفصائل المقاومة تزداد حدة الأزمة، إلا أنه على الرغم من ذلك لا يخلو الحال من مبشرات أو على الأقل مطمئنتات تنبئ بخير عن مستقبل المقاومة.

وفي النقاط الآتية نستعرض أهم المعالم المتوقعة في مسيرة المقاومة الفلسطينية:

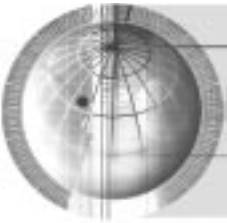
أولاً: هناك حقائق مهمة ينبغي أن تعيها الفصائل الإسلامية في فلسطين جيداً؛ لكونها تتعلق بمستقبل العالم العربي، ونذكرها من باب التذكير وإلا فنحن نحسب أنهم أهل لمكانتهم:

أولها: أن طريق المقاومة الذي اختاروه لا إمكانية للتراجع عنه؛ نظراً للظروف التي تعيشها المنطقة والعالم، فهو طريق له اتجاه واحد، وقد حُجزت الأمة كلها بقضاياها خلف المقاومة الفلسطينية، وأي تراجع أو ركون لن يكون مجرد استراحة قصيرة؛ بل انهياراً لعدد كبير من الثوابت على مستوى القضية الفلسطينية والدول العربية.

وثانيها: ساسة العرب يتعاملون مع القضية الفلسطينية على أنها صدام مزمن يبحثون عن أي علاج له، والإدارة الأمريكية تريد فقط تجاوز عقبة الانتخابات، وشارون يريد ذلك أيضاً إضافة إلى التغطية على قضايا الفساد المتورط فيها، وكلاهما لا يحل الصراع، وإنما فقط يديره؛ لأنهم اكتشفوا أنه لا حل قريب إلا بزوال المقاومة.

ثالثها: ليس هناك قوة يملكها الفلسطينيون لفرض مطالبهم غير المقاومة المسلحة، والمتمثلة حالياً في الانتفاضة والعمليات الاستشهادية، والتجربة البشرية تفيد أن الشعوب عندما تستنهض لثورة تبغي حل قضية؛ فإن المعاناة وصعوبة الحل وطول الطريق تكون أهون من إنهاؤها بإخفاق أو عجز؛ لأنه لن يكون في الإمكان -والله أعلم- تحقيق نهضة جديدة إلا بعد انقضاء جيل كامل على الأقل.

ثانياً: في سعيها لتصفية المقاومة الإسلامية لجأت حكومة شارون إلى خيارات عديدة، تشمل عملية الجدار الواقي لتدمير الضفة الغربية، وبناء الجدار العازل، وتدمير البنية التحتية الفلسطينية، وتطبيق سياسات عقابية لتكوين رأي عام قوي معارض للانتفاضة، وتنفيذ سياسة اغتيالات واسعة النطاق لجميع الناشطين والقادة الإسلاميين السياسيين والعسكريين، وأخيراً... خطة (فك الارتباط أحادي الجانب)، وهذا التخبط خير برهان على أن المقاومة الفلسطينية الآن تمر بمرحلة قوة لا ضعف، كل ما في الأمر أن قراءة الأحداث بالطريقة الصحيحة توصل إلى المطلوب، وكثيرون لا يحسنون ذلك، فهم يقرؤونها من خلال مراكمة الاغتيالات لقادة المقاومة، أو عمليات الاجتياح المتواصلة، أو تدمير المنازل وأرقام الضحايا، ولكن هذه من بدايتها معركة استراتيجية حيوية لها حساباتها الخاصة، وقد أعجبت بتعليق لأسامة حمدان ممثل «حماس» في لبنان عندما سئل في إحدى الفضائيات عن توقعه لرد الفعل الإسرائيلي المنتقم في إثر عملية استشهادية كبيرة، فقال: «ماذا يمكن



أن تفعل إسرائيل ولم تفعله حتى الآن حتى نخاف منه؟! . المشكلة أن «الإسرائيليين» أنفسهم لا يعرفون ماذا يفعلون؟ وربما يتضح لنا ذلك من خلال الفقرة التالية المتعلقة بسياسة الاغتيالات .

ولكن قبل ذلك هناك أمور تنبغي ملاحظتها فيما يتعلق بخطة (فك الارتباط أحادي الجانب) في حال اعتمادها من قبل «الإسرائيليين» :

- ١ - لم ترسخ رؤية واضحة لدى الجانب الفلسطيني للتعامل مع الوضع بعد الانسحاب .
- ٢ - يبدو دحلان مرشحاً بقوة لأداء دور فعال في المرحلة المقبلة ، وهذا أمر ربما لا يبشّر بخير لكونه يعطي لمحة عن طبيعة المرحلة .
- ٣ - ما تريده حماس هو اعتبار الانسحاب نصراً للمقاومة ، والانطلاق منه لتفعيلها مستقبلاً في باقي المناطق المحتلة للحصول على نتائج مماثلة ، وما تراه السلطة ومن يدور حولها أن الانسحاب وإن كان نصراً للمقاومة ؛ فهو يفرض استحقاقات في المرحلة القادمة لا بد من الالتزام بها ، وتؤيد العودة للمفاوضات .
- ٤ - ربما يكون خيار الحد الأدنى هو الأقرب لحماس في هذه المرحلة ، وهو خيار يدعم الوحدة الوطنية والتنسيق الميداني ، دون الدخول في استحقاقات تنازلية مرتبطة بالمشاركة السياسية من شأنها أن تهز ثوابت الحركة والمقاومة الإسلامية عموماً .

٥ - هذه الخطة «الإسرائيلية» تهدف إلى إيجاد تناقض واضح في بيئة المقاومة بين كل من الضفة وغزة ، وهذا من شأنه أن يفرض تغييرات تكتيكية وربما استراتيجية لدى حركتي حماس والجهاد ، وهذا الأسلوب بالإضافة إلى سياسة تصفية جيل كامل من القيادات ؛ يكشف التبني اليهودي لمحاولة إحداث تغييرات جذرية داخل الحركتين تمس ثوابتهما الاستراتيجية ، وقد صرح مسؤول «إسرائيلي» كبير أن «حماس» تحتاج إلى من يأخذ بيدها بعيداً عن الطريق الذي تسير فيه ، وهنا لا بد من استحضار نماذج تطبيقية لها انعكاساتها على الواقع الفلسطيني ؛ أبرزها موافقة الحزب الإسلامي العراقي الممثل للإخوان المسلمين على المشاركة في مجلس الحكم العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي .

٦ - يطرح بعض المراقبين احتمال أن يتم إبعاد عرفات إلى غزة ؛ لكي يشرف بنفسه على تسوية الأوضاع سياسياً بعد الانسحاب ، وعلى الأقل يهيئ الأجواء لتسلم السلطة بطريقة مستقرة نسبياً ؛ بما يضمن المصالح الإسرائيلية ، وتكون غزة نموذجاً لإقامة حكم ذاتي فلسطيني يمكن أن تنضم إليه الضفة لاحقاً .

ثالثاً^(١) : بدأت تترسب - والله أعلم - في العقلية السياسية الإسرائيلية حقيقة : أن القضاء على حركة إسلامية - منظمة - متعددة الأجنحة والأنشطة مثل «حماس» أمر قد يكون مستحيلاً ، ولذا بدأ البحث عن خبرات متناثرة في الوسط العربي القريب - بمساعدة عربية - يمكن الاستفادة منها في معالجة المأزق الخطير ، وبدأ واضحاً

(١) جزء من هذه الفقرة مقتبس من مقال للكاتب نشر في عدد شعبان ١٤٢٥ هـ ، العدد ١٩٢ من مجلة البيان ، بعنوان (ألغام في طريق المقاومة الفلسطينية) ، ص ٧٨ .

أن الخبرة الناصرية في التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين هي الأكثر ملائمة من عدة أوجه؛ فحماس تعتبر امتداداً للجماعة في ثوب فلسطيني، ومن ناحية أخرى كان لحركة الإخوان في بداية الحقبة الناصرية نظام عسكري خاص، ومن ناحية ثالثة تمخضت الأحداث عن تخلي الجماعة عن الجناح العسكري وحله، واعتماد العمل السياسي منهجاً. وتتلخص الخبرة الناصرية من وجهة نظر «إسرائيلية» فيما يأتي:

- في الظروف المعتادة لا يمكن للحركة أن تتخلى عن جناحها العسكري.

- يلزم ممارسة ضغوط هائلة على قادة الحركة وعناصرها ولفترة زمنية مناسبة، وتشمل الضغوط: الاعتقال، وحظر النشاط، وإغلاق المؤسسات، وتصفية قادة الحركة السياسيين الحاليين لإفساح المجال أمام الجيل الثاني، والذي سيعتبر تلك الأحداث وإفرازاتها المنهجية أهم تجاربه، ويُفترض أن يسفر الضغط المتواصل عن بلورة منهجية داخل الحركة لنهج جديد في التعامل مع الواقع (تجربة الجماعة الإسلامية في مصر)، يتبرأ أو - على الأقل - يتخلى عن العمل العسكري.

وربما يكون النهج الذي اتبعته جماعة الإخوان في فلسطين قبل نشأة حماس، وخاصة الشيخ أحمد ياسين - رحمه الله -؛ من ترك للعمل العسكري لكون الظروف غير مناسبة، والأولى العمل على تكوين قاعدة قوية تتحمل هذه النوعية من النضال مستقبلاً، قد يكون ذلك المسلك التاريخي مطعماً للصهاينة؛ كي يعيدوا إخراجهم من جديد عن طريق وضع الحركة في بيئة مشابهة بعد أن يتم ضرب القاعدة والقيادة معاً.

والمشكلة في تناول هذه القضايا أنها لا تفهم إلا باستيعاب بعدها الرباني، وهذا يستحيل في حق اليهود والأمريكيين، ولذلك تبقى القضية معلقة بالنسبة لهم، بينما المنطلق العقدي يرسخ حقيقة أن مقتل الزعماء والقادة يرقّهم إلى مستوى أعلى من الزعامة تحتاج إليه الحركات الإسلامية، بل أكثر من ذلك أن الحركة الجهادية التي لا يقتل بعض قادتها هي حركة تبعث على الريبة، وجُلُّ ما يفعله «الإسرائيليون» أنهم يُسرّعون عجلة الزعامة داخل الحركة ولا يوقفونها أو حتى يعطلونها.

وهناك أمر آخر.. وهو أن حركة إسلامية مثل حماس تتبنى نظاماً منهجياً متناسقاً قوياً من الناحية التنظيمية والتربوية؛ لن تكون مشكلة غياب القيادات - مع فداحتها - مفترق طرق في تاريخها، فالجماعة تتكون من مجموعات مصغرة وأسر وكتائب وخلايا وكل هذه لها قياداتها، وهذا يعني أن هناك داخل الجماعة مئات يتربون على ممارسة العمل القيادي من أصغر مفرداته وإلى أعلى مستوى، وقد نقلت الصحف «الإسرائيلية» عن بعض المسؤولين الأمنيين اعترافاتهم بهذه المقدرة لحماس، فيقول أحد مسؤولي «الشباب»: «إن حماس هي الحركة الأكثر انضباطاً في العالم»، ويقول مسؤولون آخرون: «لا شيء يحصل في حماس دون مصادقة من الأعلى، ولذلك ينبغي قطع رأس هذا الهرم».

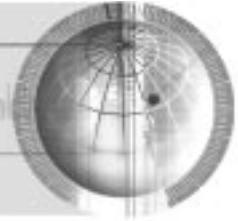
وهذه السياسة التي أعلنها شارون ونفذها بقتل الشيخ ياسين والدكتور الرنتيسي؛ هي الوسيلة الأسهل لكي



يبدو قادراً على الإنجاز أمام حزبه وناخبيه، وإلا فإن قتل الرجلين لم يكن يمثل تفوقاً استخبارياً أو أمنياً لاحتياجهما المكثف إلى الظهور، وما يتخذونه من احتياطات يعلمون أنها لا تكفي، ولكن عادة ما يمثل قتل القادة حدثاً جليلاً يصلح للغطية والتعمية على قضايا الفساد، وربما يكون ما أطمع حكومة شارون هو عدم توفر ردود فعل قوية على عدد من الاغتيالات ومحاولات الاغتيال التي نفذت بحق الحركة، وهذه حقيقة لا مناص من الاعتراف بها، فمنذ اغتيال الشيخ صلاح شحادة، ومروراً بمحاولات اغتيال الدكتور محمود الزهار والدكتور الرنتيسي للمرة الأولى والشيخ أحمد ياسين كذلك؛ كانت الردود ليست على المستوى المتوقع؛ رغم أن هذه الوسيلة تمثل سلاح الردع الوحيد بين يدي حماس لحماية قادتها من الاغتيال، ولكن الحركة ليست مطلقة اليد في تنفيذ العمليات، ومع الضربة الأمنية القوية التي وجهت لكثائب القسام، ومع السور العازل حول غزة؛ فإن تنفيذ عملية استشهادية ناجحة بات أمراً عسيراً، والعمل على تجاوز هذه العقبات بصورة تعيد معدلات العمليات إلى سابقها؛ يحتاج إلى فترة طويلة من البحث والتنقيب والتخطيط.

وفي هذا الصدد هناك توقعات وتوصيات، فقد أصبحت التبادلية التي صبغت الصراع مؤخراً بين الحركة والصهاينة من الناحية العسكرية قابلاً ينبغي أن تنزع «كثائب القسام» نفسها بعيداً عنه؛ لأنه يعطي الجانب «الإسرائيلي» قدرة أكبر على حشد زخم سياسي لسياسة الاغتيالات، وتحتاج «القسام» إلى تدشين منظومتها الخاصة في مواصلة التمسك بخيار المقاومة، وهنا يقترح بعض المتخصصين أن تنخفض معدلات العمليات، وأن تتحول إلى عمليات نوعية تحدث هزة قوية في الداخل «الإسرائيلي» من ناحية، وتفقد حكومة شارون التمتع بوضعية رد الفعل التسويغية كغطاء سياسي لأدائها العسكري العدواني على الشعب الفلسطيني من ناحية أخرى، فالفوارق الزمنية الطويلة - نسبياً - بين هذه العمليات النوعية المقترحة؛ سوف تسقط مسوِّغ رد الفعل من الأداء «الإسرائيلي» بدرجة كبيرة.

أيضاً هناك مقترحات بتفعيل الفصل بين الجناحين السياسي والعسكري بدرجة أكبر؛ بحيث يمارس الجناحان عملهما بصورة مستقلة إلى حد كبير، ورغم تبني «حماس» لهذه السياسة بدرجة ما فيما سبق؛ فإن الأحداث الأخيرة أظهرت ارتباطاً وثيقاً وتبعية قوية في عكس الاتجاه السابق، ولأن تغيير هذه الأوضاع ليس بالأمر الهين الذي يحدث بين يوم وليلة، فهو يحتاج إلى استراتيجية طويلة الأمد لترسيخ هذا الفصل ليصبح حقيقة، وليصبح التنسيق هو الحد الأقصى المسموح به في سياق العلاقات بين الجناحين؛ باعتباره فعلاً متكرراً في الساحة الفلسطينية بين مختلف الفصائل، وينبغي هنا استحضار الحملة الأمنية الطاغية التي شنتها أجهزة السلطة الأمنية على حركتي «حماس» و«الجهاد» عام ١٩٩٦م واعتقال آلاف الناشطين في الجماعتين، وكذلك حملة السور الواقعي «الإسرائيلي» في الضفة قبل عامين تقريباً، أضف إلى ذلك السور حول غزة، فهذه الإجراءات أثرت في فعاليات المقاومة بدرجة واضحة، وخفضت من وتيرة العمل العسكري إلى حد كبير، ومع ملاحظة أن هذه الإجراءات تقلل ولا تمنع عمليات المقاومة؛ يبقى التذكير بحقيقة مهمة، وهي أن المقاومة



- الإسلامية - ليست إجراء تكتيكياً، ولكنها خيار استراتيجي، فقط يمكن اتخاذ إجراءات تكتيكية مؤقتة من أجل الحفاظ على الخيار الأساسي .

رابعاً: عندما تقاس قدرة الآلة «الإسرائيلية» الجبارة على تصفية عناصر وقادة المقاومة؛ مقارنةً بقدرة حماس على تعويض أجيال كاملة من هؤلاء العناصر والقادة؛ فستكون النتيجة على المدى القصير محبطة، ولكنها على المدى المتوسط والبعيد مبشرة إلى حد كبير، فالحياة في أجواء الجهاد والمقاومة تصنع بيئة تربوية مثالية تُخرج أجيالاً من المجاهدين وراغبي الشهادة، ولكن ينقصهم التدريب والخبرة والصقل، وهذا يستغرق وقتاً، ونقل الخبرات ليس بالأمر الهين، والعمليات الاستشهادية لا تحتاج إلى منفذين فقط، فهؤلاء يزدون كثيراً جداً عن المطلوب، ولكن هناك حاجة إلى التخطيط والإعداد وتجهيز وربما صناعة الأحزمة الناسفة والمتفجرات، وكثير من ناشطي المقاومة في وقتنا الحالي تربوا في أحضان الانتفاضة الأولى، وهناك أعداد كبيرة من الشباب يتربون في أجواء الانتفاضة الحالية، وينتظرون دورهم في مسيرة الجهاد.

خامساً: ما مصير حركة «فتح» بعد عرفات؟ إنه تساؤل تحول إلى قضية للنقاش وموضوع للدراسة والبحث لدى جهات متعددة، وقد أعدت مراكز الدراسات والبحوث سيناريوهات مختلفة لما يمكن أن يحدث في حال وفاته أو مقتله، وما يهمنا هنا ليس عرفات على وجه التحديد؛ لكن مصير «فتح» بعده، فالرجل يترأس الدوائر الثلاث التي تسيطر عليها الحركة: منظمة التحرير، التنظيم، السلطة. والمشكلة هنا أن كلاً من هذه المؤسسات لا يمكن أن يترأسها خليفة - أو خلفاء - عرفات بدون إجراء انتخابات على مستوى المجلس الوطني الفلسطيني بالنسبة للمنظمة، والمجلس الثوري بالنسبة لفتح، وانتخابات عامة للشعب الفلسطيني بالنسبة للسلطة، وهذه الانتخابات لا يمكن إجراؤها في الظروف الحالية والتي لا يتوقع تغييرها قريباً، ويلزم تدبير ثلاث شخصيات تصلح للزعامة وتتفق عليها الآراء لشغل مكان عرفات، ومع الصعوبة الشديدة في توفير شخصية واحدة؛ فربما يتم اعتبار رئاسة الحكومة في السلطة وسيلة للخروج من الخلاف من قبل أعضاء اللجان المركزية، ويلغى منصب رئيس السلطة، ويتولى رئيس الحكومة رئاسة «فتح» والمنظمة، أو العكس؛ فيلغى منصب رئاسة الحكومة، ويصبح رئيس السلطة ثلاثي السيطرة.

وقد أدت سياسات حكومة شارون إلى إحداث فرقعات داخلية في «فتح» لكونها - كما ذكرنا سابقاً - تعاني من ضعف أيديولوجي واستراتيجي، وقد تحولت الحركة إلى مراكز قوى متفرقة في الضفة وغزة، وبات كل فريق يتحصن ويجمع الأنصار ومصادر النفوذ والسيطرة، ويشترى الولاءات، ويقدم عروضاً للتنازلات التي يمكنه تقديمها للجانب «الإسرائيلي» في انتظار غياب عرفات، ولذلك هناك احتمال آخر، وهو إخفاق الحركة في اختيار خليفة لعرفات على الأقل داخل التنظيم؛ فتكتفي باللجنة المركزية مع بقاء السيطرة الفعلية لمراكز القوى.



خاتمة:

خلاصة ما تقدّمه هذه الدراسة من أفكار:

- ١ - المقاومة الإسلامية هي التي تقود الانتفاضة الحالية . . وبحسب لغة الأرقام (١).
- ٢ - «كتائب الأقصى» رغم أنها تأسست لمنافسة المقاومة الإسلامية؛ فإنها بدلاً من ذلك تحولت مجموعات كثيرة منها إلى شريك، وتم استيعابها إلى حد كبير في منظومة العمل الجهادي.
- ٣ - من أهم إنجازات الانتفاضة هدم نظرية الأمن القومي الإسرائيلي التقليدية، وتميز الراية الإسلامية، والقفز بالقضية الفلسطينية إلى قمة الأولويات العربية والإسلامية.
- ٤ - «حركة فتح» تعاني مأزقاً أيديولوجياً استراتيجياً، وأصبحت تحمل كماً كبيراً من التناقض؛ بحيث يصح القول بأنها تشارك في الانتفاضة وتسعى إلى إنهاؤها في وقت واحد.
- ٥ - «حركة فتح» تحولت في الفترة الأخيرة إلى مراكز قوى تتنازع النفوذ والسلطة؛ بمن فيهم رئيس السلطة وفتح والمنظمة «ياسر عرفات» نفسه.
- ٦ - عرفات خاض تجربة أوصلو ليقوّض النفوذ الإسلامي، ويحكم الأرض المحتلة، فانتهد به الحال إلى الحبس في مقره بـ «رام الله» عاجزاً، وتزايد النفوذ الإسلامي أضعافاً.
- ٧ - المقاومة خيار الفصائل الإسلامية الاستراتيجي، ولا بد لها أن تستمر؛ لأن توقفها يعني تداعيات خطيرة في المنطقة، كما أن حركة حماس غير قابلة للتصفية؛ لكونها حركة إسلامية منظمة تربوية تتعاقب فيها الأجيال بحيوية.
- ٨ - يتوقع ويفضل أن تتحول «كتائب القسام» في المرحلة المقبلة من العمليات الاستشهادية المتسلسلة إلى العمليات النوعية الكبيرة نسبياً المنفصلة عن بعضها.
- ٩ - ربما يكون ترسيخ الفصل بين الأجنحة العسكرية والسياسية خياراً مطلوباً في المستقبل القريب.

(١) الأرقام والإحصاءات المتعلقة بالمقاومة في هذه الدراسة مستقاة من دراستين متميزتين عن الاغتيالات الإسرائيلية، وعمليات المقاومة الفلسطينية، للباحثين: إسماعيل عبد اللطيف الأشقر، ومؤمن - محمد غازي - بسيسو، المركز العربي للبحوث والدراسات.